دور دراسة الجدوى الاقتصادية في إنجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان دراسة استكشافية على محافظة مسقط

The Impact Of the Economic Feasibility Study On The Success Of Small And Medium Enterprises In The Sultanate of Oman, A case Study on The Governorate of Muscat

رسالة

مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال باللغُة العربية تخصص إدارة الأعمال

إعداد الطالب: عبد العزيز بن محمد بن عبد الله السعدي

الرقم الجامعي (1807466)

أشراف الدكتور/ هايل عبدالمولى طشطوش

2021م – 2022م

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها:

دور دراسة الجدوى الاقتصادية في إنجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان دراسة استكشافية على محافظة مسقط

The Impact Of the Economic Feasibility Study On The Success Of Small And Medium Enterprises In The Sultanate of Oman, A case Study on The Governorate of Muscat

أعدها الطالب:

عبد العزيز بن محمد بن عبد الله السعدي

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ:30 يونيو 2022م وتمت إجازتها.

أشراف الدكتور: هايل بن عبدالمولى طشطوش

أعضاء لجنة المناقشة

ت	الأســـــم	التوقيع
.1	د/هايل طشطوش(مشرفاً)	
.2	د/ خالد عبد دهليز	
.3	د/ رمزي سلام	
.4	د/ راشد المطاعني	

الإقرار

إقرار الباحث

أقر بأن المادة العلمية الواردة في هذه الرسالة قد تم تحديد مصدرها العملي، وأن محتوى الرسالة غير مقدم على أي درجة أخرى، وأن مضمون هذه الرسالة يعكس آراء الباحث الخاصة، وهي لبست بالضرورة الآراء التي تتبناها الجهة المانحة.

الباحث:

الاسم: عبدالعزيز بن محمد بن عبدالله السعدي

التوقيع:

قال تعالى:

"يَرْفَعِ اللَّهُ الَّـذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّـذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ"

«سورة المجادلة: الآية 11».

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى والدي العزيز والى والدتي الغالية اللذان تعبا من أجلي أمدهم الله بموفور الصحة والعافية، كما أهديه لأخوتي وأخواتي الأعزاء، وكذلك أهديه زوجتي وأبنائي قرة عيني وإلى جميع الذين كانوا لي سنداً وعوناً لإنجاز هذا البحث وظهوره بشكل مثري ومفيد.

د

الشكر والعرفان

إن شـــكر الناس هو شـــكر الله تعالى ومن موقع العرفان بالجميل مع الإقرار بفضـــل الناصـــح والمرشـــد والمعين أتقدم بخالص شـــكري لجميع الكادر الأكاديمي بجامعة الشرقية – كلية الإدارة والأعمال وأخص بالشكر من أفادني بخبرته العلمية ولم يبخل على بوقته الثمين وجهده الصـادق المتواصـل في العطاء بالإشـراف على هذه الرسـالة وتقديم التوجيهات الرشـيدة والآراء السـديدة التي سـاهمت في إنجاز هذا العمل الدكتور الفاضل/ هايل عبدالمولى طشوش والشكر موصول إلى أعضاء لجنة المناقشـــة لقبولهم مناقشـــة هذا العمل المتواضـــع، كما أشـــكر كل من قدم يد العـون والمساعدة لي لإتمام هذا البحث.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور الذي تعلبه دراسات الجدوى الاقتصادية في نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في محافظة مسقط بسلطنة عمان ، ومعرفة الأثر التي تقوم به دراسات الجدوى الاقتصادية ومدى نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في محافظة مسقط بسلطنة عمان، تكون مجتمع الدراسة من رواد الأعمال أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في محافظة مسقط بسلطنة عمان، وقد تم اختيار عينة ميسرة منهم بحجم(1000) من اصحاب هذه المؤسسات وقد تم توزيع استبانة إلكترونية على عينة الدراسة، حيث استرد منها (111)، أظهرت نتائج تحليل عينة الدراسة اذ أن هناك أثر لدراسات الجدوى الاقتصادية في انجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث بلغ المتوسط لتقديرات عينة الدراسة حول أثر دراسة الجدوى الاقتصادية على انجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان، اذ بلغ المتوسط العام للمقياس (3.56)، وبدرجة تطبيق جيد جدا، في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج يقدم الباحث عدة من التوصيات التي من شأنها تساهم في تحسين دراسات الجدوى الاقتصادية وتطويرها، وكذلك تعزيز وتطوير نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في محافظة مسقط بسلطنة عمان، ومن اهم هذه التوصيات الاهتمام بدراسات الجدوى الاقتصادية وبالقائمين عليها من خلال طرح تخصصات وبرامج في الجامعات والكليات الحكومية والخاصة تعنى بتطوير هذا المجال وتوسعته في السلطنة، وكذلك تحفيز رواد الأعمال أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في محافظة مسقط بشكل خاص وفي السلطنة بشكل عام على تطوير وتوسيع مداركهم حول كيفية إنشاء مشاريعهم وإنجاحها من خلال مشاركتهم بدورات وندوات التي تقدمها الحكومة على مستوى الداخلي والخارجي.

الكلمات المفتاحية: دراسات الجدوى الاقتصادية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الدعم.

Abstract:

This study aims to shed light on the role played by economic feasibility studies in the success of small and medium enterprises in the Governorate of Muscat in the Sultanate of Oman, and to know the impact of economic feasibility studies and the extent of the success of small and medium enterprises in the Governorate of Muscat in the Sultanate of Oman. Small and medium enterprises in the Governorate of Muscat in the Sultanate of Oman. A soft sample of them with a size of (1000) was selected from the owners of these enterprises. An electronic questionnaire was distributed to the study sample, from which (111) were retrieved. The results of the analysis of the study sample showed that there is an effect of feasibility studies. The average of the estimates of the study sample on the impact of the economic feasibility study on the success of small and medium enterprises in the Sultanate of Oman, as the general average of the scale reached (3.56), and the degree of application is very good, in light of the results of the study, the researcher presents Several recommendations that would contribute to improving and developing economic feasibility studies, as well as promoting and developing the success of small and medium enterprises in the Governorate of Muscat in the Sultanate of Oman. The most important of these recommendations is to pay attention to economic feasibility studies and those in charge of them by offering specializations and programs in public and private universities and colleges concerned with the development and expansion of this field in the Sultanate, as well as motivating entrepreneurs who own small and medium enterprises in the Governorate of Muscat in particular and in the Sultanate in general to develop and expand their knowledge of how to Establish their projects and make

them successful through their participation in courses and seminars offered by the government at the internal and external levels.

Keywords: economic feasibility studies, small and medium enterprises, support.

فهرس المحتويات

قرار لجنة المناقشة ..... ب

الإقرار ..... ت

آية قرانيه ..... ث

الإهداء ..... ج

الشكر والعرفان ..... ج

المخلص ..... خ–ذ

فهرس المحتويات..... ز–ص

قائمة الجدول ..... ض –ط

قائمة الأشكال ..... ظ

الفصل الأول (إشكالية الدراسة وأهميتها) 1

1–1 المقدمة 2–4

1–2مشكلة الدراسة.....4–5

1–3أسئلة الدراسة.....5

1–4أهمية الدراسة 5–6

1–5 أهداف الدراسة 6–7

1-6 أنموذج الدراسة 7-8

1-7 حدود الدراسة 8-9

1-8 منهج الدراسة.....9

1-9 التعريفات الاصطلاحية 10-11

الفصل الثاني (الإطار النظري للدراسة) 12

المبحث الأول :1-2 دراسة الجدوى الاقتصادية: 12

2-1-1: مفهوم دراسة الجدوى الاقتصادية.....13-14

2-1-2: أهمية دراسة الجدوى.....14-15

2-1-3: أنواع دراسة الجدوى الاقتصادية. 16-19

2-1-4: أساسيات دراسة الجدوى.....19-22

2-1-5: العوامل المؤثرة على دراسة الجدوى.....22-25

2-1-6: دور دراسات الجدوى الاقتصادية في نجاح المشاريع الاستثمارية.....25-26

المبحث الثاني: 2-2 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: 26

2-2-1: المقدمة.....27-29

2-2-2: إشكالية تحديد مفهوم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....29-30

2-2-3: معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. 31-33

2-2-4: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....34-36

2-2-5: أهمية تحديد تعريف موحد للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.....36-37

2-2-6: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. 37-41

2-2-7: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....42-45

المبحث الثالث: 3-2 تطور الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان

2-3-1: المقدمة.....46-50

2-3-2: البيانات الإحصائية التي توضح أعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسط خلال السنوات من 2016-2021 حسب المحافظات.....50

2-3-3: مؤشرات النمو في أعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2016-2021) 51-54

2-3-4: النمو التراكمي لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المسجلة في قاعدة بيانات ريادة حسب التصنيف بنهاية 2019م 55

2-3-5: دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية.....56-58

المبحث الرابع: 4-2 الدراسات السابقة.....59

2-4-1: الدراسات العمانية.....59-62

2-4-2: الدراسات العربية.....63-77

2-4-3: الدراسات الأجنبية.....78-79

الفصل الثالث (منهجية الدراسة وإجراءاتها) 81

3-1: منهج الدراسة.....82

3-2: مجتمع وعينة الدراسة.....82-83

3-3: أدوات جمع البيانات.....84-85

3-4: صدق الأداة.....86

3-5: ثبات الأداة.....86-87

3-6: المعالجة الإحصائية 87

الفصل الرابع (نتائج الدراسة وتفسيرها) 88-102

الفصل الخامس (مناقشة النتائج والتوصيات) 103

5-1: الإستنتاجات.....104-109

5-2: التوصيات.....109-110

المراجع.....111-115

الملاحق.....116-121

قائمة الجداول

الجدول (1): معايير التفرقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان

الجدول (2): تصنيف المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في اليابان

الجدول (3): تعريف الاتحاد الاوروبي للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة

الجدول (4): خصائص عينة الدراسة

الجدول (5): مقياس ليكرت المستخدم مع الفترات والاختلافات والوصف المقابل

الجدول (6): معاملات الثبات تبعاً لمحاور الاستبانة

الجدول (7): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحوري دراسة الجدوى الاقتصادية وانجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الجدول (8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الأول دراسة الجدوى الاقتصادية، مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية

الجدول (9): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الثاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية

الجدول (10): معامل ارتباط بيرسون بين محوري دراسة الجدوى الاقتصادية والمؤسسات الصغيرة مع المحور الرئيس ككل

الجدول (11): معامل ارتباط بيرسون بين محوري دراسة الجدوى الاقتصادية والمؤسسات الصغيرة

الجدول (12): نتائج اختبارات "ت" لدلالة الفروق تعزى لمتغير الجنس

الجدول (13): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير الجنس

الجدول (14): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق تبعا لمتغير العمر

الجدول (15): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق تبعا لمتغير سنوات الخبرة في العمل

الجدول (16) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق تبعا لمتغير المؤهل الدراسي

الجدول (17) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق تبعا لمتغير قطاع العمل

قائمة الأشكال

الشكل رقم(1) نموذج الدراسة

الشكل رقم(2) تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان

الشكل رقم(3) مؤشرات النمو في أعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2015-2019)

الشكل رقم(4) النمو التراكمي لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المسجلة في قاعدة بيانات ريادة حسب التصنيف بنهاية 2019م

الشكل رقم(5) النمو التراكمي لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المسجلة في قاعدة بيانات ريادة حسب التصنيف بنهاية 2019م

الفصل الأول

إشكالية الدراسة وأهميتها

الفصل الأول

إشكالية الدراسة وأهميتها

1-1 المقدمة:

إن موضوع دراسات الجدوى الاقتصادية يعتبر من أحد الأسس المميزة لأتخاد أي قرار استثماري لأي مشروع، بحيث تعد صورة مبدئية ومسبقة عن المشروع الاستثماري المراد البدء فيه، وكذلك تعد الرؤيا الاقتصادية المستقبلية للمشروع من كل النواحي سواء مالية، فنية، اجتماعية ... وغيرها فصاحب المشروع الاستثماري عرضة للعديد من المخاطر والانزلاقات التي يمكن أن تواجه مشروعه سواءً قبل البدء بالمشروع أو بعد الشروع فيه، وعليه فهو ملزم باتخاذ قرارات استراتيجية تساعده في تحنبل تحمل الأخطار والمعوقات التي من شأنها إفشال مشروعه أو إفلاسه، فدور دراسة الجدوى الاقتصادية هي منح الدعم لصاحب المشروع من كافة الزوايا الاستراتيجية التي من شأنها أن تساعده في بلوغ أهدافه المرجوة . (عبد المطلب وعبد اللطيف، 2018، ص 15).

فدراسات الجدوى الاقتصادية ترتكز على معيارين أساسيين الأول معيار دارسة الجدوى المبدئية والثاني دراسة الجدوى التفصيلية، بحيث أن المعيار الأول يعطي صورة تمهيدية للمشروع على أرض الواقع، أي رسم وتصميم المشروع من كافة النواحي التي يحتاجها المستثمر فإن كانت فكرة المشروع قابلة للتجسيد وتحتاج طرح للتكاليف فمن هنا يمكن الانتقال الى الدراسة التفصيلية التي تحتاج تفصيل دقيق لكافة الخطوات والمراحل التي يمكن أن يمر بها المشروع الاستثماري، كما أنها تحسب مني تكاليف المشروع. (الموسوي وسعد طالب، 2017، 534).

يتجه الاقتصاد العماني إلى بناء قاعدة متينة مبنية على اساس التنويع الاقتصادي مع الاهتمام بالتنويع القائم على أساس التقنية والمعرفة والابتكار، مما يتيح انتاج سلع وخدمات تنافسية يرتفع فيها المكون المعرفي والتقني بحيث تسهم في تنمية الاقتصاد وتعزيز قدرته التنافسية في أغلب الانشطة والقطاعات، كما أن تطوير بيئة الاعمال وإعطاء القطاع الخاص دور الريادة وتمكين من تسيير عجلة التنمية الاقتصادية المتوازنة مما يتح بناء بيئة تنافسية ممكنة للقطاع الخاص لتطوير قطاعات انتجاية حرة محافظة على المجتمع والبيئة. وثيقة رؤية عمان 2040 ص 30.

وتعتبر سلطنة عمان من الدول العربية السبّاقة في إدراك دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة كون هذه المشاريع تشكل مدخلا هاما من مداخل النمو الاقتصادي وتؤدي دورا هاما في ضمان استدامة التنمية الاقتصادية، ناهيك عن دورها الاجتماعي والاقتصادي في توفير فرص عمل للعمانيين سواء من خلال التوظيف الذاتي، أو توظيف المواطنين في هذه المشاريع، لذا حظيت باهتمام بالغ من الدولة، فأنشأت صندوق الرفد للمساهمة في تمويل هذه المؤسسات، إضافة إلى انشاء هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ريادة) لتقديم الدعم التدريبي والفني لها، كما أن رؤية عمان 2040 أكدت على أهمية هذه المؤسسات فوضعت لها استراتيجيات للنهوض بها وتنميتها، إضافة إلى ذلك، فقد تم تفعيل جهود مختلف الجهات الحكومية باتجاه دعم هذا القطاع كل حسب اختصاصه، حيث بلغ أجمالي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى نهاية شهر مايو 2022م في محافظة مسقط عدد 440 الف مؤسسة صغيرة ومتوسطة حسب ما الإحصاءات

للمركز الوطني للإحصاء والمعلومات. (الموقع الإلكتروني للمركز الوطني للإحصاء والمعلومات (https://data.gov.om/eopqlmg

وانطلاقا من إيمان جلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم بأهمية دور هذه المشاريع أصدر جلالته مؤخرا المرسوم السلطاني رقم 2020/113م بأنشاء هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بدمج ثلاث جهات حكومية (هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وصندوق الرفد والهيئة العامة للصناعات الحرفية). (المطاعني. خالد،2018، ص 24)

1-2 مشكلة الدراسة:

إن دراسات الجدوى الاقتصادية تعتبر من أهم المعايير التي يستند عليها كل مشروع اقتصادي كما تعد دعامة بالنسبة له من كافة النواحي أو الوجهات سواء كانت تسويقية، مالية، هندسية... وغيرها، كما أن مراحل دراسات الجدوى الاقتصادية تطرح تفصيلاً مهماً ودقيقاً لكل مشروع اقتصادي يمكن من إبراز الاختلالات والمخاطر التي يمكن أن تواجه المشاريع الاستثمارية. (اليحمدية. حنان، 2019م، ص70)

والمتتبع لسياسة الحكومة يرى جليا حرصها على دعم هذا القطاع من خلال العديد من الإجراءات والمبادرات ومن خلاله جاء إنشاء هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم السلطاني رقم (2020/107)، حيث بلغ عدد المؤسسات المسجلة في قاعدة بيانات هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (64475) مؤسسة وتصدرت محافظة مسقط حيث بلغ عدد المؤسسات بها (22067) بنسبة وقدرها (34.2%)، إلا أنه لا زالت هناك حلقة مفقودة حول كيفية المحافظة على دراسات الجدوى الاقتصادية بالسوق العماني وتجاوز المعوقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لتفعيل الدور المرجو منها حيث أنها لا زالت تواجه العديد من الصعوبات والتحديات التي سوف يتم التطرق لها في هذه الدراسة والحلول المقترحة للتغلب على هذه

الصعوبات. وعليه نطرح الأشكال التالي: (التقرير السنوي الصادر من هيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام 2021م ص9)

ما هو دور دراسات الجدوى الاقتصادية على نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان؟

1-3 أسئلة الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على الأسئلة التالية:

أ. ما هي فاعلية دراسة الجدوى الاقتصادية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في محافظة مسقط بسلطنة عمان؟

ب. ما مدى نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في محافظة مسقط بسلطنة عمان؟

ج. هل توجد علاقة ارتباطية بين دراسة الجدوى الاقتصادية وإنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في محافظة مسقط بسلطنة عمان؟

د. هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابة رواد العمال أصحاب دراسة الجدوى الاقتصادية في إنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعزى للمتغيرات الديمغرافية التالية (الجنس، العمر، سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، وقطاع العمل)؟

1-4 أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من خلال حيوية الموضوع الذي تتناوله كونه يتطرق لأحد روافد الاقتصاد العماني وهي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي تحظى باهتمام بالغ من قبل الحكومة لما لها من أهمية اقتصادية واجتماعية من خلال توفير دخل للشباب العماني الباحث عن عمل.

تتركز أهمية الدراسة ببعدين أساسيين وهما الأهمية النظرية والأهمية التطبيقية:

1-الأهمية النظرية

تتضح أهميتها من خلال إطلاع الباحث على ما تم طرحه بالأدب النظري والدراسات السابقة والتي تتضمن النتائج والحلول لمختلف الجوانب المتعلقة بدراسات الجدوى الاقتصادية بشكل عام وبالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص.

2-الأهمية التطبيقية للدراسة:

- تسليط الضوء على الدور الكبير الذي تلعبه دراسات الجدوى الاقتصادية في إنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة.
- التعرف على العلاقة بين دراسات الجدوى الاقتصادية والتي تدار من قبل رواد الأعمال ومجالات دعم التنمية الاقتصادية لها.
- توجيه ما تم التوصل إليه من المعلومات والنتائج والخبرات المكتسبة في تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يحقق لها الاستدامة والمشاركة بشكل فعال في التنمية الاقتصادية لسلطنة عمان. (الشرياني. اسحاق، 2020م، ص18)

1-5 أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على دور دراسة الجدوى الاقتصادية في إنجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عُمان.
2. معرفة الجهود التي تقوم به دراسات الجدوى الاقتصادية في محافظة مسقط بسلطنة عمان.
3. معرفة مدى نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في محافظة مسقط بسلطنة عمان.

4. التعرف على العلاقة التي تربط بين دراسة الجدوى الاقتصادية وإنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في محافظة مسقط بسلطنة عمان.
5. التعرف على آراء أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحديد الجوانب الإيجابية المساعدة على تحسين المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وكذلك الوقوف على السلبيات التي تحد من كفاءة هذه المشاريع.

1-6 نموذج الدراسة:

تعتبر دراسات الجدوى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم روافد الاقتصاد الوطني، لما لها من أهمية في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السلطنة.

وفي ضوء تعثر بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المحافظة على الاستدامة، بسبب عدم الإلمام بإدارة تلك المؤسسات في دراسة الجدوى، وتسويق منتجاتها وخدماتها بشكل صحيح، وعدم القدرة على تكوين علاقات تجارية تكاملية مع المؤسسات الاخرى، وبعد مراجعة أدبيات الدراسة، قام الباحثون بتحديد المتغيرات التي تم اختبارها، وكما هي مدونة في الشكل رقم (1) كالتالي:

المتغير المستقل: دراسات الجدوى الاقتصادية

المتغير التابع: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

عناصر المتغيرات الديموغرافية:

1- العمر.

2- الجنس.

3- المؤهل الدراسي.

4- الخبرة في مجال الوظيفة.

الشكل (1) نموذج الدراسة

المصدر: النموذج من إعداد الباحث بناءً على مطالعة الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع.

1-7 حدود الدراسة:

لكل دراسة حدود بشرية، ومكانية، وزمانية، وعلمية (موضوعية) إنّ هذه الدراسة تبحث في أثر دراسات الجدوى الاقتصادية في إنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان، وبالتالي فإن حدود هذه الدراسة اقتصرت على النحو الآتي:

- **الحدود المكانية:** سيتم إجراء الدراسة على رواد الاعمال أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان – محافظة مسقط، حافظة مسقط تعد بمثابة المنطقة المركزية للبلاد سياسيا واقتصاديا وإداريا, حيث تقع ولاية مسقط عاصمة السلطنة ومقر الحكم ومركز الجهاز الإداري للدولة, كما تمثل محافظة مسقط مركزا رئيسيا حيويا للنشاط الاقتصادي والسياحي والتجاري سواء على المستوى المحلي او في علاقات السلطنة مع الدول الاخرى، تقع محافظة مسقط على بحر عمان في الجزء الجنوبي من ساحل الباطنة وتتصل من الشرق بجبال الحجر الشرقي ومحافظة شمال الشرقية, ومن الغرب محافظة جنوب الباطنة ومن الجنوب بمحافظة الداخلية، وتعتبر محافظة مسقط الأعلى كثافة

سكانية في السلطنة من بين المحافظات, ويبلغ عدد سكانها (775,878) نسمة, وفقا لنتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام 2010م, و(1,385,493) نسمة, وفقا لإحصائيات المركز الوطني للإحصـــــاء والمعلومـات لشـــهر يوليو 2016م. (الموقع الإلكتروني لوزارة الـداخليـة https://www.moi.gov.om/ar-om/governorates/muscat

- **الحدود الزمانية:** اقتصرت الحدود الزمانية للدراسة خلال الفترة الزمنية من الربع الأخير من 2021م إلى الربع الأول من 2022م.
- **الحدود العلمية (موضوعية):** متغير مستقل (دراسات الجدوى الاقتصادية)، متغير تابع (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة).
- **الحدود البشرية:** رواد الأعمال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1-8 منهج الدراسة :

للإجابة على الاشكالية المطروحة واختيار الفرضيات، يتم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الاستكشافي والذي يعرض المفاهيم والمعلومات الخاصة بمجال البحث، وتفسير العلاقات واستخلاص النتائج منها هذا في الجانب النظري، أما في الجانب التطبيقي فسوف يتم الاعتماد على المنهج التحليلي للتعليق على النتائج وتحليلها وتفسيرها بغرض التعمق والتفصيل في الدراسة على أرض الواقع، وإسقاط نتائج البحث النظري عليها

1-9 التعريفات الاصطلاحية:

1. الجدوى الاقتصادية:

عبارة عن عملية جمع معلومات عن مشروع مقترح ومن ثم تحليلها لمعرفة إمكانية تنفيذه، وتقليل المخاطر وربحية المشروع .وبالتالي يجب معرفة مدى نجاح هذا المشروع أو خسارته مقارنة بالسوق المحلي واحتياجاته ومن ثم توقع قدرة الشركات على البقاء كشركة أعمال ربحية خلال فترة محدد من الزمن.ويعد الإعداد الجيد للجدوى الاقتصادية من أهم خطوات نجاح المشاريع، فنجاح وفعالية المشاريع تعتمد بالمقام الأول على التخطيط السليم، كما يمثل التخطيط الدقيق الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها العائد المادي المتوقع من المشروع. (تمجغدين. نورالدين، 2018م، ص28) ومن هنا برزت الحاجة إلى ما يعرف بالجدوى الاقتصادية، وسيتم قياسها في أداة الدراسة في الفقرات التالية (1-16).

2.المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب ما صدر من وزارة التجارة والصناعة في السلطنة والمبني على بعض الشروط والمعايير الخاصة بعدد العمال والمبيعات السنوية للمؤسسة وتكون على النحو التالي

1. يتم تحديد مبيعات المؤسسة القائمة وفقاً لأحداث نتائج المراجعة النهائية للمبيعات السنوية.
2. يتم تحديد عدد العمال المصرح لهم بالعمل وفقاً لسجلات وزارة القوى العاملة

مهما كانت طبيعتها بأنها مؤسسة انتاج سلع أو خدمات، وسيتم قياسها في أداة الدراسة في الفقرات التالية (17-36) ويوضح الجدول الرقم (1) معايير التفرقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان

المعايير / المؤسسات	عدد العمال	مبلغ الدخل السنوي
المؤسسات الصغرى	1-5 عمال	أقل من 100 ألف ر.ع
المؤسسات الصغيرة	6-25 عامل	من100 ألف-500 ألف ر. ع
المؤسسات المتوسطة	26-99 عامل	من500 ألف-3 ملايين ر.ع

المصدر: هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-سلطنة عمان

3.الدعم: هو شكل من أشكال المساعدات المالية أو الإعانات المقدمة إلى قطاع اقتصادي، أو مؤسسة، أو عمل تجاري، أو أفراد، بهدف تعزيز السياسات الاقتصادية والاجتماعية. (الجديد، 2015)

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

المبحث الأول:

دراسة الجدوى الاقتصادية:

1-1-2: مفهوم دراسة الجدوى الاقتصادية:

دراسة الجدوى الاقتصادية هي إحدى الأسس التي يقوم رواد الأعمال بتطوير أفكارهم الاستثمارية عليها؛ هي منهجية لاتخاذ قرارات الاستثمار بناءً على أسس علمية ومجموعة من الأساليب والأدوات والاختبارات التي تعمل على توقعات دقيقة للنجاح المعلوماتي أو فشل مشروع استثماري معين. واختبار قدرة المشروع –يحقق هذا هدفًا مركزيًا محددًا لتوليد أعلى العوائد وإفادة مستثمري القطاع الخاص أو الاقتصاد الوطني أو كليهما طوال دورة الحياة. (عبد المطلب وعبد اللطيف، 2018، ص 24).

نظرًا لوجود العديد من العوامل التي تستهدف دراسات الجدوى الاقتصادية والمنافسة، فقد ورد في التعريف الأول أن دراسات الجدوى الاقتصادية تركز على الأساليب والمنصات العلمية لمعرفة نجاح وفشل المشاريع وتعظيم العوائد، وأنه يجب عمل دراسات الجدوى. إنه شامل في مقاييس السوق مثل مقاييس المخاطر. لجميع العوامل التي تشمل المشاريع الاقتصادية ولا تركز فقط على الأساليب والأسس والاختبارات. تعرف دراسة الجدوى الاقتصادية بأنها عملية جمع المعلومات عن مشروع مقترح ومن ثم تحليلها لضرورة معرفة إمكانية التنفيذ وتقليل مخاطر وربحية المشروع وبالتالي الحاجة إلى معرفة مدى النجاح أو الخسارة. من هذا المشروع مقارنة بالسوق المحلي واحتياجاته. (أعضاء المجموعة العربية للتربية والنشر، 2014، ص 09).

ومن خلال ما سبق نستخلص بأن دراسة الدوى الاقتصادية هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات والدارسات التي تسبق المشاريع المراد إنشائها على أرض الواقع وفي حال تم قبول النتائج الأولية التي ظهرت من خلال الدارسة الأولية للمشروع يتم الانتقال إلى سلسلة من الإجراءات والدارسات التفصيلية الدقيقة من النواحي (التسويقية، القانونية، البيئة... إلخ) وهي التي تعتمد على مجموعة من الأساليب والطرق والأدوات العلمية وكفاءة وخبرة القائمين عليها للوصول إلى التصور نهائي لنجاح المشروع.

2-1-2: أهمية دراسة الجدوى.

تمكن أهمية دراسة الجدوى في ضمان تحقيق الأهداف المرجوة منها من خلال اختيار المشروع المناسب للاستثمار، فبتالي فقد يؤدي إهمالها إلى تعرض المشروع للفشل لذا تعتبر من أهم الادوات التي يستعين بها متخذ القرار على مستوى المشروع لأنها تساعد فيما يلي:

1. الوصول إلى أفضل تخصيص ممكن للموارد الاقتصادية.
2. توضح العوائد المتوقعة مقارنة بالتكاليف المتوقعة من الاستثمار طوال عمر المشروع الافتراضي.
3. توضيح الطرق المثلي لتنفيذ المشروع.
4. التفكير في طرق وبدائل مختلفة من حيث طاقة الإنتاج والوسائل التقنية ونوعية العمالة.

(فحتي،2013، ص30)

هذا، وتكتسب دراسات الجدوى قدر كبير من الأهمية لأنها:

أولا: تقييم الدليل العلمي والعملي على صلاحية مشروع الاستثمار المقترح من عدمه.

ثانيا: تعاون المستثمرين على اتخاذ قرارات الاستثمار الرشيدة من خلال التنبؤ بالمتغيرات التسويقية والفنية والاقتصادية المؤثرة في تلك القرارات.

ثالثاً: تضمن إلى حد بعيد سلامة قرر الاستثمار الذي يتسم بما يلي:

1. امتداد تأثير لفتر طويلة هي فتر عمر المشروع.
2. انخفاض درجة مرونته، إذ يترتب عليه تخصيص قدر من الموارد في أصول استثمارية قد تشكل عبئاً يصعب تعديله إذا ما تبين عدم سلامة القرار.
3. ارتفاع تكلفته رغم ندرة أو محدودية الموارد المتاحة له في الغالب.
4. تعاظم درجة الخطورة المترتبة على الإنفاق المصاحب له خاصة إذا كان القرار يتخذ في ظل ظروف عدم التأكد.

رابعاً :توضح أهمية مشروع الاستثمار بالنسبة للدولة ومدى ارتباطه بمشروعات خطة التنمية وإمكانية مساهمته في علاج بعض المشكلات التي تواجه هذه الدولة.

خامساً: تعد شرطاً للحصول على موافقة أجهزة الدولة على إنشاء مشروع الاستثمار، كما قد تكون شرطاً للحصول على قرض من إحدى مؤسسات المال لتغطية جانب من تكاليفه الاستثمارية. (الموسوي وسعد طالب، 2017، ص898).

3-1-2: أنواع دراسة الجدوى الاقتصادية:

هناك نوعان رئيسيان من دراسات الجدوى الاقتصادية يتم التمييز بينهما، الأول هو مراجعة شاملة وأولية لجميع جوانب المشروع وعادة ما تكون مجانية، أما النوع الثاني فهو ربط سلسلة من الأعمال التفصيلية والدقيقة على مشروع ما يتطلب كفاءة وخبرة في تنفيذه وغالبًا ما يكون مكلفًا، وسنوضحها بإيجاز أدناه.

اولاً: دراسة الجدوى الأولية أو المبدئية:

غالبًا ما يطلق عليها دراسات ما قبل الاستثمار، والتي تهدف إلى توضيح الأهداف الرئيسية لإنشاء المشروع وتقديم فكرة أولية عن الاحتياجات المادية والمالية والبشرية، فضلاً عن التقييم الأولي للوضع الاقتصادي. العوائد والفوائد المتوقعة. مقابل الاستثمار اللازم. تهدف هذه الدراسة إلى المساعدة في اتخاذ القرارات المناسبة بشأن سير العمل في المشروع والسماح بإنفاق ذلك على استكمال دراسة الجدوى التفصيلية. (صباح استيفيان كاجاجي، 2008، ص 10)

وتعد دارسة الجدوى الأولية عن كونها دراسة استكشافية حول الأفكار الاستثمارية للمشاريع المراد أنشائها والتي يتم الاعتماد على نتائجها إلى اتخاذ قرار القبول من عدمه وفي حالة القبول يتم الانتقال إلى الدراسة. (خليل عطية،2008، ص8)

وتمكن أهمية دراسة الجدوى الأولية فيما يلي:

- تحديد فكرة الموضوع ووضع البدائل الممكنة للمشروع.
- إبراز أفضل النتائج لاتخاذ قرار الانتقال إلى الدراسة التفصيلية أو رفضه.
- إجراء تحليل لإبراز الجوانب الإيجابية والسلبية للمشروع.

ويتم استخدام دراسة الجدوى الأولية في عدة حالات ومن أهما ما يلي: (القحطاني،2021، ص12)

- عدد طلب مشروع مقترح لمعرفة مدى حاجة السوق إليه.
- دارسة أولية عن التكاليف الإجمالية للمشروع سواء كانت تكاليف رأسمالية أو تشغيلية.
- معرفة مدى جدوى المشروع فنياً، بتحديد احتياجات المشروع من العمال والمواد الأولية.
- تحديد المواقع البديلة للمشروع المقترح.
- معرفة مصادر التمويل للمشروع.
- بيان مدى توافق المشروع مع القوانين والأنظمة المعمول بها.

ثانياً: دراسة الجدوى التفصيلية:

تضمنت هذه الدراسة مجموعة من الدراسات التي جمعت فيها البيانات والمعلومات اللازمة لتقييم جميع أنواع المشاريع الاستثمارية، حيث يتم دراستها وفحصها وتقييمها، ومعرفة جدوى ومدى الاستثمار فيها. يمكنهم النجاح وتحقيق الاستدامة والنمو ثم التنفيذ. (عبد العزيز السيد مصطفى، 2012، ص 09).

تقدم دراسات الجدوى التفصيلية الأسس التسويقية والفنية والتنظيمية والمالية للقرار الخاص بمشروع الاستثمار، إذ تجرى عدة دراسات نهائية للجدوى على مشاريع الاستثمار التي تم اختيارها عن طريق دراسة الجدوى المبدئية وأثبتت جدواها المبدئية، وتتم هذه الدراسات من خلال المرحل الجزئية التالية: (صلاح الدين،2003، ص73).

أ .مرحلة دراسة الجدوى التسويقية.

ب .مرحلة دراسة الجدوى الفنية والهندسية.

ج .مرحلة دراسة الجدوى الإدارية والتنظيمية.

د .مرحلة دراسة الجدوى المالية والاقتصادية وتقييم (تقدير) الربحية التجارية (الخاصة).

وتعتبر دراسة الجدوى الأولية والتفصيلية متكاملة ومتتالية، حيث لا يمكن الاكتفاء بدراسة واحدة فقط لتكون بديلة عن الدراسة الأخرى ولا يمكن أيضا تقديم دراسة الجدوى التفصيلية على الأولية، وتنقسم دراسة الجدوى التفصيلية إلى عدة دراسات منها:(علي، منذر، 2018، ص25)

- الدارسة القانونية: تهتم بدراسة العديد من التشريعات التي لها علاقة غير مباشر بالمشروع، مثل تنظيمات الإدارات الحكومية المشرفة على المشروع من حيث طلب الرسوم واستخراج الرخص البلدية ورخص الأعمال المصرفية وكذلك بعض القرارات الجمارك التي تخص حظر الاستيراد والتصدير أو التشريعات الخاصة بالضرائب. (زهيه حورى، 2007، ص16)

- الدراسة التسويقية: وتساعد على تقدير أو تحديد الطلب على المنتج أو الخدمة المراد تقديمها وتحديد الشرائح المستهدفة من المستهلكين، وتحديد سعر المنتج او الخدمة وتعد الأساس للدراسة الفنية للمشروع وما يرتبط به من تقدير للتكاليف. (خليل عطية،2008، ص16)
- الدراسة الفنية: وهي تساعد على اكتساب فهم الموارد الحالية للمؤسسة وإمكانية تطبيقها على الاحتياجات المتوقعة للمشروع المقترح، وتحديد العناصر الأساسية للمشروع من معدات وقوى عاملة وخدمات أولية وتكنولوجيا كافية ومناسبة لإكمال المشروع ام لا. (O'Brien,2011،p488)
- الدراسة المالية: وهي عبارة عن ترجمة الدراسة التسويقية والفنية إلى تقديرات مالية ونقدية تشكل التكاليف الاستثمارية وتكاليف التشغيل وإيرادات المشروع على مدى عمره الإفتراضي. (أحمد، محمد،2019، ص63)

4-1-2: أساسيات دراسة الجدوى.

هذه مجموعة من الحقائق والملاحظات الأساسية عن دراسات الجدوى منها:

أولاً: أن دراسة الجدوى – وهي دراسات شاملة تجعل مشروع الاستثمار مُهيئاً بصفة أساسية للتنفيذ – ليست غاية في حد ذاتها ولكنها وسيلة للوصول إلى قرار بالموافقة على مشروع الاستثمار أو رفضه أو تعديله. (عبد المطلب،2018م، ص45)

ثانياً: أنه مهما كان حجم المشروع الاستثماري، فلابد أن يكون هناك دراسات للجدوى تسبق عملية الإنشاء. ويتوقف حجم الدراسات وتكلفتها والقائمين بها (المستثمر و/أو المكاتب الاستشارية) على حجم مشروع الاستثمار من جهة، وعلى حجم الاستثمارات المخصصة له من جهة أخرى.

ثالثاً: أن ثمة اختلافات واضحة سواء بين الكتاب أو بين الهيئات الدولية حول مراحل دراسات جدوى مشاريع الاستثمار، ولكن يمكن القول بأن عملية إقامة مشروعات الاستثمار تمر بمرحلتين أساسيتين هما:

1. مرحلة إعداد دراسات الجدوى المبدئية.
2. مرحلة إعداد دراسات الجدوى التفصيلية.

رابعاً: أن بعض دراسات الجدوى النهائية قد لا يكون مطلوباً بصور حتمية عند اتخاذ قرار بشأن مشاريع الاستثمار، كما أن التسلسل الذي عرضناه لمراحل دراسات الجدوى التفصيلية قد لا يتبع بنفس الترتيب في مختلف مشاريع الاستثمار، ذلك أن بعض المراحل قد يتم على التوالي والبعض الآخر قد يتم على التوازي.

خامساً: أن المراحل الفرعية لدراسات الجدوى غالبا ما تتداخل وتتكامل مع بعضها البعض، ذلك أن دراسة أحد المجالات قد يدخل في نطاق واحد أو أكثر من تلك الدراسات.

سادساً: أن دراسات الجدوى لا تمثل مظهر لسيطرة الدولة أو تحكم المصارف، كما أنها لا تشكل ترفاً إدارياً، وإنما هي بمثابة الطريق الذي لابد أن يسلكه المستثمر بشكل سليم حماية لأمواله وترشيداً لاستثماره.

سابعاً :أن نجاح دراسات الجدوى يتطلب توافر تخصصات على درجة عالية من الخبرة العلمية والعملية، كما أن الكفاءة في اختيار التخصصات التي تكون فريق الدراسة تساعد إلى حد كبير على إخراجها بالطريقة المثلى. ذلك أن تلك الدراسات هي محصلة للتفاعل بين مجهودات فريق دراسة متخصص

ومتكامل، ونادر ما يتولى فرد واحد كافة أبعاد دراسات الجدوى دونما إهمال لبعد أو أكثر من تلك الأبعاد.

ثامناً: أن دراسات الجدوى تعد دراسات ممتدة ومستمرة طوال جميع مراحل دورة حياة مشروع الاستثمار، فهي تمتد إلى مرحلة ما قبل الإنشاء وتستمر أثناء مرحلتي التأسيس والتشغيل وتنتهي عندما يدخل المشروع مرحلة التصفية الاختيارية أو القانونية.

تاسعا: أن دراسات الجدوى يمكن تصنيفها وظيفياً إلى دراسات جدوى تسويقية وفنية ومالية، كما يمكن تصنيفها نفعياً إلى دراسات جدوى على مستوى المشروع (مفهوم الربحية الخاصة) ودراسات جدوى على المستوى القومي (مفهوم الربحية الاجتماعية). وقد تتخذ هذه الدراسات الشكل الرسمي أو الشكل غير الرسمي، وهذا يتوقف على حجم مشروع الاستثمار وعلى مقدار الأموال التي يتم استثمارها فيه.

عاشراً: أنه ينبغي اعتبار عامل الوقت عند إعداد دراسات الجدوى المبدئية والتفصيلية فالفرص الاستثمارية لا تستمر لفترات طويلة. والمستثمر الناجح هو الذي يكتشف الفرصة الاستثمارية ويغتنمها في التوقيت المناسب. فدراسات الجدوى وكما سيرد ذكره فيما بعد تتعلق بدراسة مجموعة العوامل البيئية التي يتغير الكثير منها بمرور الوقت فانقضاء مدة زمنية طويلة منذ الانتهاء من إعداد دراسات الجدوى وحتى لحظة بدء تنفيذ مشروع الاستثمار تقتضي تحديث هذه الدراسات للتيقن من استمرارية هذا المشروع في تحقيق الأهداف التي سينشأ من اجلها ومن استمرارية الظروف والعوامل اللازمة لنجاحه.

حادي عشر :أن دراسات جدوى مشاريع الاستثمار لا تتم فقط للمشروعات التي ينفذها القطاع الخاص ولكنها دراسات ينبغي إعدادها قبل المشروع في تنفيذ أي مشروع استثماري خاصاً كان أم عاما. ذلك أن مشروع الاستثمار وبغض النظر عن ملاكه يتطلب تنفيذه استثمار قدر من الموارد المتاحة للمجتمع والتي غالباً ما تكون محدودة أو نادرة مما يقتضي ضرورة ترشيد عملية الاستخدام.

ثاني عشر :أن دراسات الجدوى ليست مضيعة للجهد والوقت والمال إذا ما أجريت وفقا للمدخل العلمي السليم، ذلك أنه من الأفضل للمستثمر إنفاق بعض الجهد والوقت والمال لتحديد جدوى مشروعه الاستثماري قبل اتخاذ الخطوات التنفيذية له بدلا من إقامته ثم اكتشاف مشكلات تسويقية أو فنية أو مالية تجبره على قرار بوقف التنفيذ أو تصفية المشروع نهائياً، ومن ثم ضياع الاستثمارات التي تم تخصيصها والتي قد تفوق بكثير المبالغ التي تتكفلها دراسات الجدوى.

ثالث عشر :تعتبر دراسات الجدوى واحدة من فروع المعرفة الإدارية والاقتصادية الحديثة نسبياً، فهي محصلة مجموعة من العلوم تشمل إدارة التسويق، بحوث التسويق، إدارة الإنتاج، الإدارة المالية، التنظيم، إدارة الموارد البشرية، التكاليف، الإحصاء، الاقتصاد وغيرها. (عبد المطلب،2018م، ص45)

5-1-2: العوامل المؤثرة على دراسة الجدوى.

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على فعالية وجودة دراسة الجدوى وقد تؤدي إلى نجاح أو فشل الدراسة، والشكل ادناه يبين اهم العوامل المؤثرة على دارسة الجدوى.

الشكل (2) يبين العوامل المؤثرة على دراسة الجدوى

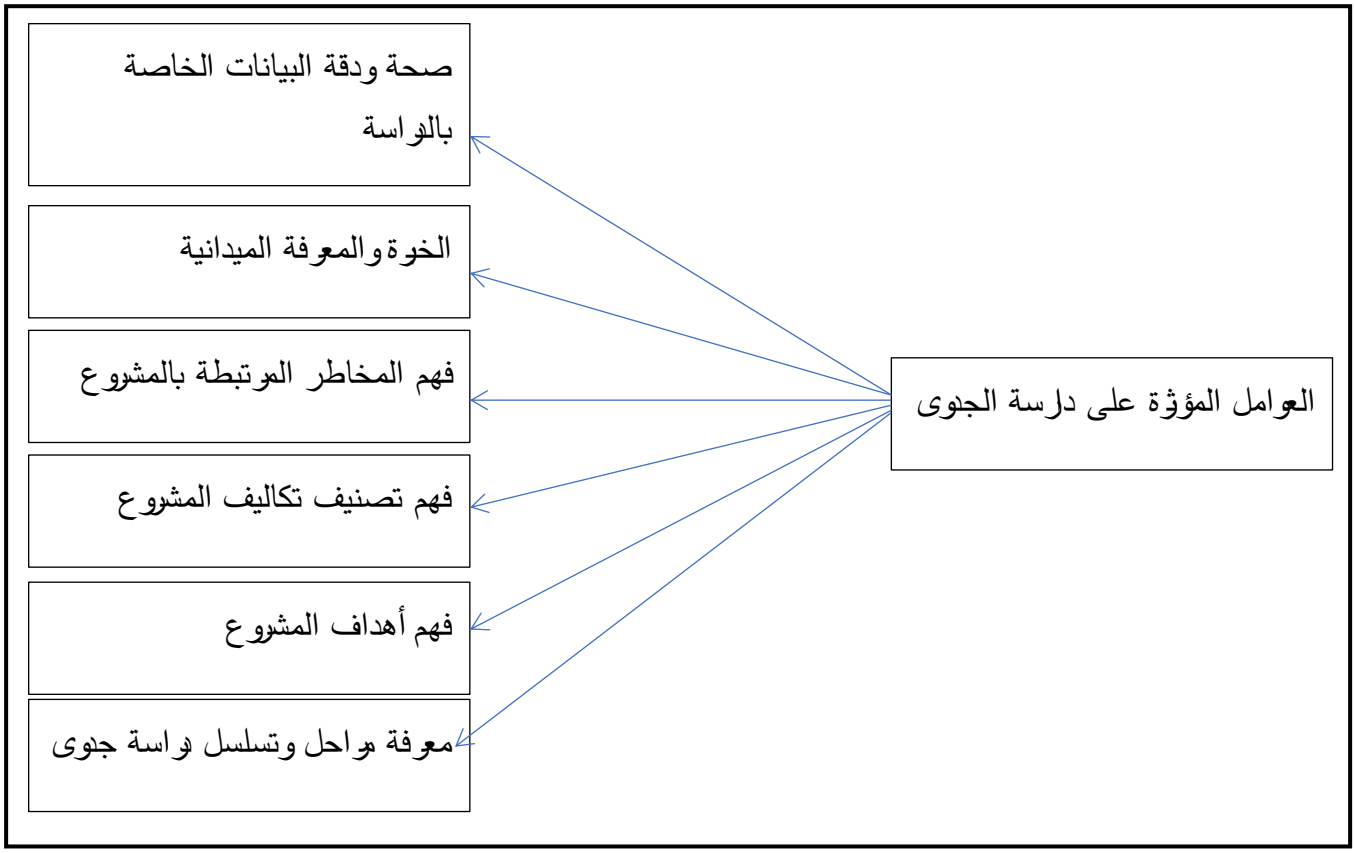

المصدر: القحطاني، 2021، ص14

على أن ثمة مبادئ أخلاقية يجب أن يلتزم بها العاملون في مجال دراسات الجدوى منها:

أولاً: ألا يتم حجب أي بيانات يتم تجميعها مكتبياً أو ميدانياً وذلك عن الجهة التي تتم دراسات الجدوى من أجلها.

ثانياً: ألا تقوم بيوت الخبرة المتخصصة في هذا الشأن بدراسات جدوى لشركات منافسة لعملاء هذه البيوت خاصة إذا تطلب ذلك إعطاء المنافسين بيانات تم جمعها عن عملاء هذه المراكز من واقع الدراسات التي نفذت لحسابهم.

ثالثاً: ألا تقوم البيوت المتخصصة في دراسات الجدوى بنشر نتائج الدراسات التي تقوم بها أو الاستفادة بهذه النتائج في الإعلان عنها إلا بموافقة العملاء الذين أعدت الدراسات لصالحهم.

رابعاً: أن يتم تجنب الوصول إلى نتائج يظهر عدم توافقها مع البيانات التي تم تجميعها وتسجيلها وتحليلها.

خامساً: أن تمتنع البيوت المتخصصة في دراسات الجدوى عن قبول أي دراسة تهدف الوصول إلى نتائج محددة سلفاً من قبل العملاء على غير الحقيقة، أو إلى الدفاع عن أخطائهم وفشلهم.

سادساً: ألا يتم الاعتماد على الرشاوي أو الأساليب الملتوية للحصول على البيانات المطلوبة لأي دراسة أو للحصول على عمليات في مجال دراسات الجدوى.

سابعاً: في حالة الاعتماد على مفاهيم وأساليب حديثة استخدمت أو طبقت لأول مرة في إحدى الدراسات والتي قام بابتكارها أحد عملاء مركز متخصص في دراسات الجدوى، فإن هذا المركز لا يجب أن يستعين بهذه المفاهيم أو الأساليب إلا بموافقة هذا العميل.

ثامناً: ألا يتم تغيير مكونات الدراسة بعد إجرائها سواء بشكل متعمد أو غير متعمد، وإلا يتم تغيير هذه المكونات بحسب الجهة التي تقدم لها الدراسة.

تجدر الإشارة إلى أنه إذا ما تبين أن الاستثمار سيكون مجدياً، فإن الخطوات التنفيذية لقيام مشروع الاستثمار تبدأ وهي تتضمن تأسيسه من الناحية القانونية، ثم إنشاؤه، ويلي ذلك إجراء تجارب التشغيل، ثم استكمال هيكل الموارد البشرية به، وأخيراً يتم تشغيله طبقا للطاقة المخططة ومتابعة عملية التشغيل. (صلاح الدين،2003، ص33).

6-1-2: دور دراسات الجدوى الاقتصادية في نجاح المشاريع الاستثمارية:

تعد دراسة الجدوى الاقتصادية من أبرز المعايير التي يتوجب على أصحاب المشاريع الاستناد عليها عند الشروع في تطبيق أي فكرة استثمارية، فمدى نجاح المشروع الاستثماري أو فشله مرتبط بمجموعة من المتغيرات الأساسية والتي يتم حصرها والتطرق اليها في دراسات الجدوى الاقتصادية سواء كمرحلة مبدئية والتي يكون المشروع كله في شكل صورة حقيقية ذو رؤية استراتيجية من مختلف الزوايا (مالية، فنية، الخ) قبل انطلاقه أو كمرحلة تفصيلية في حال إمكانية تطبيق المشروع على أرض الواقع. (صباح،2008، ص18).

فدراسة الجدوى المبدئية أو ما يطلق عليها بالدراسة الأولية للمشروع هي أساس نجاح دراسة الجدوى الاقتصادية ككل، ففي هذه المرحلة يتم التطرق الى المشروع الاستثماري من عدة نقاط أولية مختلفة ودمجها مع بعضها البعض من أجل الوصول الى أمكانية تطبيق المشروع على أرض الواقع من رفضه، كما أن هذه المرحلة ليست مكلفة من حيث القيام بها مقارنة بدراسة الجدوى التفصيلية التي تتطلب مبالغ مالية عند القيام بها سواء من طرف مختصين أو من طرف صاحب المشروع بحد ذاته، فإذا كانت فكرة المشروع قابلة للتطبيق يتم الانتقال من الجدوى المبدئية الى دراسة الجدوى التفصيلية.

فالدراسة التفصيلية بمختلف مراحلها تأتي لتأكيد فكرة قابلية تطبيق فكرة المشروع الاستثماري على أرض الواقع وذلك من خلال معلومات وأرقام تجسد المشروع ، فنجاح المشاريع الاستثمارية مرهون بدقة وجودة دراسة الجدوى الاقتصادية، فالدراسة القانونية تركز بشكل كبير على اختيار الطابع أو الشكل القانوني للمشروع كما تأكد على توافق المشروع على التشريعات والقوانين الخاصة ببيئة البلد المراد إقامة المشروع به، فأي بلد لديه تشريعات بيئية وقانونية خاصة به يستوجب على أصحاب المشاريع دراسة مدى التوافق بينهما، أما الدراسة التسويقية فهي من أهم عنصر في الدراسة التفصيلية بحيث تقوم على دراسة العوامل المحددة الطلب والعرض على سلع أو خدمات المشروع الاستثماري والاعتماد على الاستراتيجيات التسويقية التي تخدم المشروع في مختلف مراحله وتحديد حجم المنافسة والمنافسين وكذلك أذواق المستهلكين، مما يستوجب القيام بدراسة تسويقية معمقة من أجل معرفة مدى تحقيق المشروع للإيرادات وكذلك معرفة نطاق قبول المنتج أو الخدمة المراد الاستثمار فيها، نفس الشيء بالنسبة للدراسة المالية فهي أهم عنصر بعد الدراسة التسويقية والتي تبحث عن تحقيق هيكل ماليا مثل للمشروع من أجل ضمان التمويل المستدام له خلال دورة حياته وذلك بعد دراسة الفارق ما بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة وذلك عن طريق تقييم وتحديد كل من التكاليف الاستثمارية طويلة الأجل والتكاليف التشغيلية التي عادة ما تكون قصيرة الأجل والتي تحددها دراسة الجدوى الفنية والهندسية بعد تحديد موقع المشروع والمباني والآلات المخصصة له كذلك كافة الجوانب اللازمة لعملية الإنتاج بحيث هناك تناسق كبير ما بين دراسة الجدوى الفنية والهندسية والدراسة المالية. (السيد مصطفى،2012، ص61).

المبحث الثاني

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1-2-2: المقدمة:

يختلف تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بلد إلى آخر، باختلاف هيكلية اقتصاد الدولة ودرجة النمو الذي وصلت إليه، فقد تصنف مؤسسة تمارس نشاط محدد في دولة ما بأنها من المؤسسات كبيرة الحجم، بينما في الوقت ذاته قد تصنف على انها من المؤسسات المتوسطة او الصغيرة في بلد أخر، فعلى سبيل المثال في تصنف فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في كندا أو ألمانيا يمكن اعتبارها متوسطة أو كبيرة في مصر أو الاردن، بسبب اختلاف درجة النمو والتطور التكنولوجي بين كندا وألمانيا من جهة، مصر أو الاردن من جهة أخرى.

هنالك عدة معايير لتصنيف المنشئات بين صغيرة ومتوسطة وكبيرة، منها معيار راس المال المستثمر، ومعيار القيمة المضافة، ومعيار صافي المبيعات السنوية، ومعيار عدد المشتغلين بالمنشأة، الذي يعد من أكثر المعايير استخداماً.

إن وجود تعريف موحد لتصنيف المشاريع الصغيرة والمتوسطة يساعد في إعداد استراتيجية لهذا القطاع الاقتصادي المهم ورسم السياسات الخاصة به والتشريعات المنظمة له، كما يساعد على التعرف على معرفة المعوقات التي تعترض سبيله تطويره، وتحديد احتياجاته الإدارية والتمويلية وخطط التسويق الخاصة به. (رازية،2011، ص 37)

حرصت سلطنة عمان على إيجاد تعريف موحد للمشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة بهدف توسيع نطاق وشريحة الفئات المستفيدة من الخدمات التمويلية وغير التمويلية التي تقدمها المؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية بتنمية هذه المشاريع، ولتعكس حجم التطور في الاقتصاد والنمو في الإنتاج والأسواق على المستويين المحلي والإقليمي.

وتعرف وزارة التجارة والصناعة في سلطنة عمان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو على النحو التالي:

تصنيف المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة

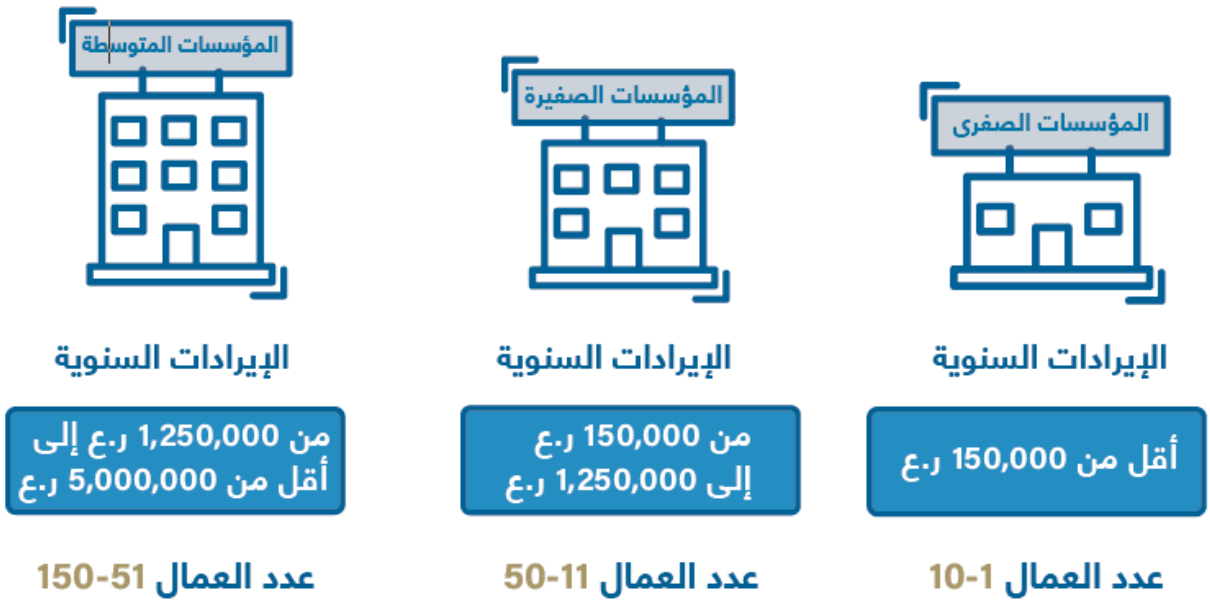

المصدر : هيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التقرير السنوي لعام 2021م ص4

تشكل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في السلطنة ما يزيد عن 95% من مجموع المشاريع التجارية العاملة، وتساهم في التشغيل بنسبة تزيد عن 45% من مجموع القوى العاملة، وتساهم بما لا يقل عن 25% من الناتج المحلي الإجمالي. يمثل قطاع تجارة الجملة والتجزئة والمواد الغذائية الجزء الأكبر من هذه المشاريع بنسبة 41%، تليها المشاريع الصناعية بنسبة 17%، ثم مشاريع المقاولات بنسبة13%.

وفقا لبيانات الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يبلغ عدد المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة 64475 مؤسسة حتى نهاية عام 2021م.

2-2-2: إشكالية تحديد مفهوم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من الصعوبة بمكان تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاسيما مع غياب تعريف شامل يتم الإجماع عليه من قبل الأكاديميين والباحثين والمعنيين بهذا القطاع، نظرا لوجود عدة قيود تتحكم في إيجاد تعريف شامل وموحد لهذه المؤسسات، ومنها ما يلي :

أولا: اختلاف درجة النمو:

يؤدي الاختلاف في درجة النمو إلى تقسيم العالم إلى مجموعات متباينة، منها البلدان المتقدمة الصناعية والبلدان النامية، ويعود هذا الاختلاف إلى مستوى تطور التكنولوجيا المستعملة في كل دولة إضافة إلى وزن الهياكل الاقتصادية. (حوري،2007، 35)

ثانيا: تنوع النشاط الاقتصادي:

تلعب طبيعة النشاط الاقتصادي دورا هاما في اختلاف معايير التصنيف، فالمؤسسات الإنتاجية تحتاج إلى استثمارات كبيرة كما أنها تستخدم عددا كبيرا من العمال، أما مؤسسات الخدمات فهي تتمتع بهيكل تنظيمي بسيط، كما يمكنها الاستغناء عن العدد الهائل من العمال.

ثالثا: تعدد فروع النشاط الاقتصادي

يتفرع كل نشاط اقتصادي حسب طبيعته إلى عدد كبير من الفروع الاقتصادية، وتختلف كل مؤسسة حسب فرع النشاط الذي تنتمي إليه، من حيث كثافة اليد العاملة والاستثمارات التي يطلبها نشاطها، فمؤسسة صغيرة أو متوسطة تعمل في مجال صناعة السيارات تختلف عن مؤسسة أخرى تعمل في مجال الصناعة الدوائية أو مؤسسة خدمية من حيث الحجم.

رابعا: تعدد معايير التعريف

أدى تعدد معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مثل الحجم والقياس، وعدد العمال، وحجم الاستثمارات إلى صعوبة في تحديد مفهوم وإيجاد التعريف المناسب لها، ويعزى ذلك إلى وجود عدد هائل ومتنوع من المعايير والمؤشرات.

3-2-2: معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إن تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يستند إلى معياريين أساسيين كمية ونوعية، حسب التالي:

المعايير الكمية:

تعد المعايير الكمية من أبرز وأهم المعايير المستخدمة في إيجاد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتتمثل هذه المعايير في عدد من المؤشرات الاقتصادية وهي:

- **معيار عدد العاملين بالمنشأة:**

يعتبر معيار عدد العاملين بالمنشأة من أكثر المعايير استخداماً في التمييز بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة وذلك لسهولة عملية قياس حجم المشروع بواسطة عدد العمال، بسبب توفر البيانات الخاصة بالعمالة في غالبية الدول، لذلك يكثر استخدام هذا المعيار عند إجراء المقارنات الدولية لبساطة تطبيقه، ولكن يعاب على هذا المعيار

انعدام مصداقية المعلومات أو عدم دقتها في بعض الأحيان نتيجة عدم تصريح أصحاب الإعمال بالعدد الفعلي لعدد العاملين، إضافة إلى اعتماده على العدد المطلق للعمال دون الأخذ بالاعتبار مستوياتهم التعليمية، خبراتهم ومهاراتهم ودرجاتهم الوظيفية وطبيعة أعمالهم.

- **المعيار المالي:**

تعتمد العديد من دول العالم على المعيار المالي في تصنيف المؤسسات، فوفقاً لهذا المعيار إذا كان حجم رأس المال المستثمر كبيرا تعتبر المؤسسة كبيرة، أما إذا كان صغيرا فالمؤسسة صغيرة أو متوسطة، مع الأخذ بعين الاعتبار درجة النمو الاقتصادي لكل دولة، إلا أن تطبيق هذا المعيار يواجه العديد من الصعوبات من بينها عدم رغبة صاحب المؤسسة في الإفصاح عن بعض مكونات رأس المال المستثمر، أو المبالغة في الإفصاح بغية الحصول على دعم مالي أو عيني، إلى جانب صعوبة تقدير قيمة الآلات والمعدات كأصول ثابتة بشكل دقيق لا سيما عند حصول المؤسسة عليها في أوقات مختلفة أو عندما تمضي فترة معينة على استخدامها وبالتالي يصعب الحصول على تقييم صحيح لقيمتها السوقية، فضلا عن صعوبة إجراء المقارنات الدولية بين أحجام المؤسسات بسبب اختلاف النمو الاقتصادي لكل دولة ومشاكل أسعار الصرف وضرورة تحويل عملات الدول المختلفة إلى عملة واحدة.

- **معيار قيمة المبيعات:**

تعتمد العديد من الدول هذا المعيار نظرا لأن المبيعات هي أهم محرك لعمليات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتتأثر بها عمليات المؤسسة بشكل عام مثل قيمة العائدات ومرتبات العمال بالمشروع وقيمة الاصول والخصوم وحقوق والتكاليف التشغيلية، إلا أنه يعاب على المعيار أنه في بعض الأحيان تكون البيانات المالية غير دقيقة، وقد تكون هنالك ممارسات غير قانونية تتمثل في عدم الإفصاح عن مبلغ المبيعات الحقيقي لتفادي الضرائب وبالتالي تأثر مبلغ المبيعات بالضرائب.

- **المعايير النوعية:**

يـرى الـبعض بـأن المعـايير الكميـة وحـدها لا تكفـي وبشـكل مطلـق للتمييـز بـين مختلـف أنـواع المؤسسـات، لـذا كانـت هنالـك حاجـة لمعـايير نوعيـة يمكـن أن تسـاعد فـي تحديـد مفهـوم المؤسسـات الصغيرة والمتوسطة، ومن بين أهم هذه المعايير ما يلي:

- **معيار مستوى التكنولوجيا:**

في الغالب تستخدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مستوى منخفض من التكنولوجيا يتسم بعدم التعقيد، وعلى الرغم من وضوح مفهوم هذا المعيار الا أنه لا يكفي للتمييز بين مختلف أنواع المؤسسات، إذ ليس من السهل قياس التكنولوجيا، ويتطلب ذلك خبرات متخصصة في مجال تحديد درجة تقدمها ومدى حداثتها وتطورها

- **معيار الملكية:**

تتميـر المؤسسـات الصـغيرة والمتوسـطة بأنهـا فـي معظمهـا مملوكـة مـن قبـل فـرد أو عـدد قليـل مـن الأفراد، وفـي بعـض البلـدان قـد تكـون ملكيتهـا تابعـة لمؤسسـات أو هيئـات عموميـة، كمـا أنهـا قـد تكـون مختلطـة، إلا أن أغلبهـا عبـارة عـن مؤسسـات مملوكـة ملكيـة فرديـة أو عائليـة يلعـب فيهـا المالـك دوراً كبيـراً علـى جميـع المسـتويات، ويكـون هـو صـاحب القـرارات داخـل المؤسسـة ولـه تـأثير علـى طبيعـة التنظـيم وأسـلوب الإدارة، ولكـن هـذا المعيـار وحـده لا يكفـي للتمييـز بـين المؤسسـات، فقـد تكـون مؤسسة كبيرة مملوكة لشخص واحد أو عدد محدد من الأشخاص. (صالحي،004، ص14).

4-2-2: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يتضح مما سبق صعوبة إيجاد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن اعتماده دوليا، وذلك لأن تحديد هذا المفهوم يختلف من دولة إلى أخرى ويخضع للعديد من المعايير بحسب توجهات وإمكانيات والظروف الاقتصادية والاجتماعية ودرجة النمو الاقتصادي لكل دولة وطبيعة الأنشطة الاقتصادية وتنوع فروعها.

فيما يلي أهم التعريفات والمفاهيم المتبعة في بعض الاقتصاديات العالمية:

- **الولايات المتحدة الأمريكية**

تُعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية على أنها مشاريع ذات ملكية وإدارة مستقلة ولا تسيطر على مجال نشاطها مؤسسة كبرى، وذلك بحسب قانون المنشأة الصغيرة لسنة 1953. وفي هذا التعريف تم الاعتماد على معيار عدد العاملين بالمنشأة وحجم المبيعات. (صلاح الدين،2003، ص18)

- **اليابان**

يعتمد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان على مؤشر العمالة المستخدم في تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، وحدده الفقه الاقتصادي الياباني ب 300 عامل إذا كانت المؤسسة صناعية وب 50 عامل إذا كانت المؤسسة خدمية، وهذا معناه أنه لم يفصل بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بل اعتبرهما امتداد لبعضهما البعض. (صلاح الدين،2003، ص19)

طبيعة النشاط	عدد العاملين	رأس المال (مليون ين)
المؤسسات المنجمية والتحويلية والنقل وباقي فروع النشاط الصناعي	300 عامل أو أقل	100 أو أقل
مؤسسات التجارة بالجملة	100 عامل أو أقل	30 أو أقل
مؤسسات البيع بالتجزئة والخدمات	50 عامل أو أقل	10 أو أقل

الجدول (2) يوضح تصنيف المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في اليابان

- **الاتحاد الأوروبي**

بناء على توصيات المفوضية الأوروبية وضع الاتحاد الأوروبي في عام 1996 تعريفاً موحداً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ووفقا لهذا التعريف تم تحديد أهداف تمثلت في المعاملة التفضيلية، وبرامج الإعانة، والدعم الموجه، وفي عام 2003م اعتمد الاتحاد الأوربي تعريف اخر موحداً اعتبر أن المؤسسات المتوسطة هي المشاريع التي توظف أقل من 250 عامل، وتحقق دخل سنوي أقل أو يساوي 50 مليون يورو، ولديها أصول لا تتعدى43 مليون يورو، كما اعتبر أن المؤسسة الصغيرة هي التي يقل عدد موظفيها عن خمسون شخصاً، وتحقق دخل سنوي لا يزيد عن عشرة ملايين يورو، أما المؤسسة المصغرة فوفقا لهذا التعريف هي التي توظف أقل من 10 أشخاص وتحقق دخل سنوي لا يتعدى 2 ميلون يورو، ولا تزيد قيمة أصولها عن 2 مليون يورو.

نوع المؤسسة	عدد العمال	عدد العمال	إجمالي الميزانية السنوية
مصغرة	**10<**	≤ **2**مليون يورو	≤ 2 مليون يورو
وصغيرة	**50<**	≤ 10 مليون يورو	≤ 10 مليون يورو
متوسطة	**250<**	≤ **50**مليون يورو	≤43 مليون يورو

جدول(3) يوضح تعريف الاتحاد الاوروبي للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة

- **المغرب**

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المغرب على أنها المؤسسات التي توظف أقل من 49 عاملاً، ولديها مال مستثمر لا يزيد عن625 ألف دولار. (ضب وعياد،2013، ص33).

5-2-2: أهمية تحديد تعريف موحد للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة

على الرغم من تعدد تعريفات المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة، إلا أن هنالك حاجة لتعريف واضح وموحد ومحدد بين مختلف الدول وذلك من أجل التالي:

- إمكانية مقارنة حجم المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة مع المؤسسات الأخرى والتعرف على نتائج أداها ومساهمتها في الناتج المحلي.

- سهولة تنسيق دعم ومساندة هذه المشاريع، وزيادة كفاءة البرامج والامتيازات المقدمة لهذا القطاع.
- سهولة تعامل هذه المؤسسات فيما بينها، وكذلك بينها وبين الجهات الداعمة وجهات التمويل المختلفة. (عبد المطلب، 2018، ص8)

6-2-2: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تأخذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة أشكال قانونية، ولذلك تم تصنيفها إلى عدة أنواع: حسب إمكانياتها وحسب معيار طبيعة المنتجات وحسب معيار الملكية.

تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب إمكانياتها

يركز هذا المعيار على الإمكانيات المتوفرة التي تعتمدها المؤسسة خلال عمليات الإنتاج، وتنقسم المؤسسات حسب هذا المعيار إلى مؤسسات عائلية (او المشاريع المنزلية) ومؤسسات حرفية ومؤسسات متطورة وشبه متطورة. (رزاية، 2001، ص10)

أ. المؤسسات العائلية (المشاريع المنزلية):

تعد هذه المؤسسات أصغر انواع المؤسسات، ويكون مقرها في المنزل، وتعتمد في عمليات انتاجها على جهود أفراد الاسرة، سواء كان فرداً واحد أو عدة أفراد، وتمتاز بإنتاجها للمنتجات التقليدية التي تغطي سوقاً أو أسوقاً محددا وبكميات محدودة.

ب. **المؤسسات الحرفية:**

إن هذا النوع من المؤسسات قد تلجأ للاستعانة بالعامل الأجير الأجنبي عن العائلة للمساعدة في عمليات الإنتاج، ويتم غالباً ممارسة النشاط في محل صناعي معين مستقل المنزل، نظرا للحاجة لبعض المعدات البسيطة التي تستعمل في النشاط الإنتاجي.

جـ. **المؤسسات المتطورة وشبه المتطورة:**

تمتاز هذه المشاريع عن النوعيين السابقين في اتباعها أساليب إنتاجية وإدارية حديثة، كما أن لديها رأس مال ثابت، وتستخدم معدات وآلات انتاج. ويوجد أنها تستخدم أيدي عاملة أجيرة ولديها نظام هيكلي بسيط.

تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب معيار طبيعة المنتجات

وفقا لهذا المعيار يتم تصنيف المؤسسات على أساس طبيعة المنتجات التي تتخصص في إنتاجها كل مؤسسة. وقد صنفت إلى:

أ. **مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية:** وهي المؤسسات التي تعمل في مجال منتجات المواد الغذائية والجلود والورق ومنتجاته، والخشب ومشتقاته، وغيرها من المنتجات الاستهلاكية.

ب. **مؤسسات انتاج السلع الوسيطة:** وهي التي تعمل في مجالات الصناعات الخفيفة والصناعات التحويلية مثل: تحويل المعادن، وصناعة مواد البناء الصناعات البلاستكية، والصناعات الكهربائية الميكانيكية والمناجم والمحاجر.

جـ. **مؤسسات إنتاج سلع التجهيز:** والتي وتتميز بحاجتها إلى آلات ومعدات الإنتاج الضخمة، واستخدامها للتكنلوجيا المتطورة، وبسبب رؤوس الأموال المحدودة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإن نشاطاتها في الدول المتطورة تنحصر في الأنشطة البسيطة مثل صناعة وتركيب بعض التجهيزات البسيطة، بيمنا في الدول النامية فلا تتجاوز أنشطتها مجالات الصيانة والإصلاح لبعض الآلات والتجهيزات البسيطة مثل وسائل النقل. (رزاية، 2001، ص36)

تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة النشاط:

وفقا لهذا المعيار يتم تصنيف المؤسسات طبقا لنوع النشاط الاقتصادي الذي تنتمي إليه إلى مؤسسات التنمية الصناعية، ومؤسسات التنمية الزراعية، ومؤسسات التنمية الخدمية والتجارية، والمؤسسات المقاولة. (صباح، 2008، ص54)

أ. مؤسسات التنمية الصناعية:

تقوم هذه المؤسسات بأنشطة تحويل المواد الخام إلى مواد مصنعة أو نصف مصنعة، كما أن مجال عملها من الممكن أن يتركز على عمليات تحويل المواد نصف المصنعة إلى مواد كاملة

التصنيع، ويكمن أن يكون أساس عملها هو تجهيز مواد كاملة الصنع وتعبئتها وتغليفها وتسويقها. وعادة ينشأ أكثر من مصنع بأحجام صغيرة في أماكن مختلفة لإنتاج سلع متشابهة، بالقرب من أماكن تواجد المواد الخام أو المدخلات التي يعتمد عليها في التصنيع.

ب. مؤسسات التنمية الزراعية والحيوانية:

وتشمل المؤسسات التي تمارس نشاطات في مجال الثروة الزراعية مثل إنتاج الفواكه والخضار، ومشروعات الثروة الحيوانية مثل تربية الأغنام او الأبقار أو الألبان ومشتقاتها أو الطيور أو المناحل، والثروة السمكية مثل صيد الأسماك أو الاستزراع السمكية او الصناعات القائمة على مشتقات الثروة البحرية.

جـ. مؤسسات التنمية الخدمية والتجارية:

وتشمل المؤسسات التي تقوم بالخدمات المصرفية، السياحية والفندقية، وخدمات الصيانة والتشغيل والتحميل والتفريغ، والأسواق المركزية.

د. مؤسسات المقاولات:

تقوم هذه المؤسسات بأنشطة المقاولات في مجال البناء والصيانة ومقاولات الكهرباء، وعادة ما تقوم مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القيام بأعمال محددة ضمن ما يعرف بمصطلح (المقاولة من الباطن،) حيث تقوم بإنجاز أعمال محددة ضمن مشاريع كبيرة أو ضخمة، وتعتبر انشطة المقاولة من الباطن وسيلة هامه لخلق فرص أعمال للشركة الصغيرة والمتوسطة، وتساعد

على تحقيق تقسيم العمل لضمانة سرعة انجاز المشاريع، بينما تستفيد المؤسسات الكبيرة من فارق السعر في الاعمال التي تنجزها لها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب معيار الملكية

وفقاً لهذا التصنيف يتم تقسيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة استناداً إلى معيار الملكية القانونية لرأسمالها، إلى الأنواع التالية:(عبد المطلب، 2018، ص24).

أ. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة:

ويقصد بها المؤسسات التي تعود ملكيتها إلى شخص أو عدة أشخاص، فردية أو عائلية ويمكن أن تكون شركات تضامنية أو شركات مساهمة، أو شركات ذات مسؤولية محدودة كما يمكن أن تأخذ شكل مشاريع استثمارية. ويعد هذا النوع من أكثر المؤسسات انتشارا على مستوى العالم.

ب. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية:

تعود ملكيته هذا النوع من المؤسسات للقطاع الحكومي، ويعتبر هذا الصنف من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قليل جدا في جميع الدول.

جـ. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المختلطة:

هذا النوع من الشركات تكون ملكيتها مشتركة بين القطاعين الخاص والعام بنسب متفاوتة.

7-2-2: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من المميزات التي تميزها عن غيرها من المؤسسات الكبيرة الحجم والتي نذكرها كالتالي: (رزاية، 2011، ص33)

- **سهولة التأسيس:** تعتمد المنشآت الصغيرة والمتوسطة عند البناء على رأس مال صغير نسبيًا، لأنها تعتمد أساسًا على جذب وتفعيل مدخرات الأفراد لتحقيق فائدة أو أكثر، يمكنهم من خلالها تحقيق الحماية أو جزء من الاحتياجات في مختلف أنواع الأنشطة الاقتصادية.
- **استقلالية الإدارة وسهولتها:** المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بوضوح أهدافها وسهولة إدارتها وقيادتها وتوجهها، وبساطة الأسس والسياسات التي تحكم عملها، ويكون مالك المؤسسة هو المدير فيها وهذا يسرع في عملية اتخاذ القرارات، ويمنحها صفة الاستقلالية في الإدارة وذلك على عكس المؤسسات الكبيرة التي تأخذ شكل شركات مساهمة والتي تعرف بتعدد أهدافها بسبب الفصل فيها بين الملكية والإدارة
- **المركزية:** هو تأدية الأنشطة المختلفة في المنظمة من خلال مالك المنظمة نفسه أو بمساعدة بعض العمال.
- **المحلية والطابع الشخصي في تقديم الخدمات:** تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمحلية النشاط، وهذا النوع يخلق علاقة مألوفة وودية وجيدة بين المؤسسة وعملائها، مما يوفر جوًا وديًا عند تقديم الخدمات أو المنتجات.

- **استخدام وسائل إنتاج أصغر حجما وأقل تكلفة:** لا تستخدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم تقنيات معقدة، لأن التطوير والابتكار يتطلبان أموالاً وخبرة لتنفيذ أنشطة البحث والتطوير، وقد لا تستخدم هذه الأموال لهذه المؤسسات، وبالتالي فإن خفض الإنتاج يؤدي إلى خفض التكاليف (تكاليف التخزين والإنتاج).
- **التجديد والابتكار:** هذا النوع من التنظيم هو أكثر تعارضًا مع التجديد والتحديث من الشركات الكبيرة، لأن التقنيين المخلصين لخلق أفكار جديدة يؤثرون على أرباحهم ويكتشفون الحوافز التي تحفزهم مباشرة على العمل. على الرغم من أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم تواجه عقبات مختلفة، فقد تم الاعتراف بالابتكار على المدى الطويل باعتباره الطريقة الرئيسية لإعادة خلق إمكانيات تنظيم المشاريع على المدى الطويل، وتعزيز القدرة على مواجهة الشركات الكبيرة من حيث تكوين الموارد.
- **المرونة على التكيف مع المتغيرات المستحدثة:** تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بقدرتها على التفاعل بمرونة وسهولة مع متغيرات الاستثمار، أي إنتاج سلع أو خدمات أخرى تتناسب مع متغيرات السوق ومتطلباته.
- **إدارة التدريب الذاتي:** في ضوء الممارسة التجارية طويلة المدى والمسؤوليات الفنية والتسويقية والمالية للموظفين في عملية الإنتاج، يمكنهم الحصول على المزيد من المعلومات والمعرفة والخبرة، مما يجعلهم مؤهلين لقيادة الأعمال الاستثمارية وتوسيع فرص تنوع الطاقة الإنتاجية في المستقبل.
- **اختيار الأسواق وانخفاض درجة المخاطرة:** أتجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الأسواق الصغيرة والمحدودة لا يثير اهتمام المؤسسات الكبيرة. وبالمقارنة مع هذه المؤسسات الكبيرة، تتميز هذه المؤسسات بمخاطر أقل، لا سيما مخاطر السوق، لأن المؤسسات الكبيرة لديها نطاق استثماري كبير وحصة سوقية كبيرة ومخاطر كبيرة.

- **بساطة التنظيم:** لا تعتمد المنشآت الصغيرة والمتوسطة على الكثافة التنظيمية التي يتسم بها النظام البيروقراطي، مثلما نجده في المؤسسات الكبيرة ، حيث يتطلب هذا النظام مستويات تنظيمية متعددة ، وهو عادة ممل ويفتقر إلى الحافز ويفتقر إلى الصلابة وجموده الذي يعرقل سير العمل العادي للمنظمة، كما إن العمال لا يشاركون في تحديد أهداف المنظمة والمشاركة في صنع القرار فيها ، وهو ما يتعارض مع خصائص المنشآت الصغيرة والمتوسطة ، لأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم تقلص من المستويات التنظيمية وتسمح للعاملين الحاليين بالمشاركة في عمليات صنع القرار. (عبد الحميد، 2002، ص33)
- **تعتمد المنشآت الصغيرة والمتوسطة على الموارد الداخلية لجمع الأموال من أجل نموها:** بحيث يعتمد مالك المؤسسة على الموارد المالية الشخصية في عملية التمويل، سواء في مرحلة التوسع وذلك قبل اللجوء على المصادر الخارجية، الأمر الذي يتطلب وجود الضمانات الكافية التي يطلبها المُقرض، والتي لا تخلو من المخاطرة.
- **تعديل الميزان التجاري للمنتجات المستوردة:** تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمساهمة بتعديل الميزان التجاري في البلد التي تمارس فيه نشاطها من خلال عمليتي (تصنيع المنتجات المحلية وتصدير العديد من المنتجات المحلية إلى الأسواق الخارجية).
- **التخصص:** يعتمد عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على إتمام العمل التخصصي في مجال معين، ويؤكد البعض أن التخصص في مجال الإنتاج هو أفضل خيار للشركات الصغيرة والمتوسطة لدخول الأسواق الدولية.
- **جذب المدخرات:** يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعبئة المدخرات المحدودة لصغار المودعين الذين لا يعتمدون على النظام المصرفي ومستعدون لاستثمارها في مؤسساتهم الخاصة. وتتميز هذه المؤسسات

برأس مال صغير ومحدود. وقد تكون هذه المدخرات الصغيرة لدى أفراد الأسرة كافية لإنشاء مشاريع صغيرة ومتوسطة بحيث لا تكون هذه الأموال عاطلة ويسهل إنفاقها أو إيداعها في البنوك، كما إن انخفاض حجم رأس المال تجعلها أكثر جاذبية للمودعين الصغار لأن أنماط توظيفهم غالبًا ما تحرمهم من الإشراف المباشر على الاستثمار.

- **دعم المؤسسات الكبيرة:** تزود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الشركات الكبرى بالعمال المهرة الذين تراكمت لديهم الخبرة من خلال العمل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك لأن الشركات الكبرى توفر أجوراً أعلى ورفاهية اجتماعية أفضل وتستجيب لطلباتها من خلال توفير متطلبات محددة، وبالتالي تدعم بشكل فعال كفاءة الإنتاج للمؤسسات الكبيرة، عندما تنتج الشركات الصغيرة والمتوسطة عددًا كبيرًا من الأجزاء أو المنتجات شبه المصنعة، فإنها تصبح مكملاً وغذاءً للمؤسسات الكبيرة. (عبد الوهاب وكاظم، 2017، ص44).

المبحث الثالث

تطور الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان

1-3-2: المقدمة

حظيت المشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة في السـلطنة باهتمام متزايد من الحكومة ، وانعكسـت الاهتمام بالمشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة في ندوة "تنمية المشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة" المنعقدة في سـيح الشامخات بولاية بهلا بمحافظة الداخلية وعزم جلالته على الاستمرار في تقديم مختلف أساليب الدعم لتنشيط دورها والاعتراف بأهميتها ومكانتها في النظام الاقتصادي الوطني ، لأن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم هي الدعامة الأسـاسـية لأي اقتصـاد وطني ، وفي الدول الصـناعية والمتقدمة تمثل الشـركات الصـغيرة والمتوسطة هذا من خلال الدور الذي تلعبه ومجال عملها. ، وقد أثبتت هذه المؤسسات نجاحها وفاعليتها إلى جانب العقود الموكلة إليها لتنفيذ هذه العقود. (صالحي، 2004، ص13)

ولإنجـاح دور هـذه المؤسسـات وتنشـيطها، وجـه جلالتـه بتأسـيس صـندوق الرفـد الـذي أنشـئ بالمرسـوم السـلطاني رقـم 2013/6 لـدعم الشـباب العمـاني الراغـب فـي إنشـاء مشـاريع صـغيرة ومتوسـطة والانخـراط فـي أنشـطة ريـادة الأعمـال لأنـه يـوفر نـوع آخـر مـن الـدعم لتعزيـز تطـوير الأفكـار ودراسـة الجـدوى الاقتصـادية، وإرشـاد الشـباب وقيـادتهم إلـى النجـاح، وجعـل تجـاربهم تصـبح إنجـازات وطنيـة بـارزة، ممـا يعـزز الاقتصـاد الـوطني، ويلهـم الشـباب القلـق مـن الفشـل، ويشـجعهم ويخـرجهم مـن المشاكل، فشرعوا في مختلف أشكال خدمات ومنتجات لتنفيذ مشاريعهم وأفكارهم.

بالإضـافة إلـى مؤسسـات التمويـل الحكوميـة والخاصـة المخصصـة لتمويـل المشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة، تـم إنشـاء الإدارة العامـة لتنميـة المشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة "ريـادة" عـام 2013 لمتابعـة ودعـم المشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة وتشـجيع الشـباب العمـاني علـى تبنـي هـذا الـنهج الـذي يتميـز عـن القطـاع العـام، بالإضـافة إلـى تـوفير مسـاحة كافيـة لحريـة الفكـر والـرأي، ولكـل شـيء

لتطوير وتقوية مجال عمله.وتشارك الشركات الصغيرة والمتوسطة أيضًا في عملية التطوير والبناء، ويتم تخصيص جزء من عملها لها في شكل عقود ومناقصات.

وتعزيزا لهذا الاهتمام خلال مراحل البناء والتنمية لمسيرة النهضة المباركة، فقد أكد حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم . حفظه الله ورعاه . في خطابه التاريخي السامي الثاني قائلًا: "إننا إذ نُدرك أهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقطاع ريادة الأعمال، لا سيما المشاريع التي تقوم على الابتكار والذكاء الاصطناعي والتقنيات المتقدمة، وتدريب الشباب وتمكينهم؛ للاستفادة من الفرص التي يتيحها هذا القطاع الحيوي؛ ليكون لبنة أساسية في منظومة الاقتصاد الوطني، فإن حكومتنا سوف تعمل على متابعة التقدم في هذه الجوانب أولًا بأول. فجلالته أيده الله مدرك لحقيقة ما يحتاجه اقتصادنا الوطني، وما تحتاجه مسيرة التنمية الشاملة لكي تستمر وتستمد قوتها واستقرارها، لذلك لا بد من مضاعفة الاهتمام والدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وللشباب وتشجيعهم على تأسيس مؤسسات أو القيام بمبادرات ومشاريع فردية توظف التقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي كفيل بتحقيق الأهداف. (وثيقة روية عمان 2040م)

لهذا جاءت التوجيهات السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق حفظة الله ورعاة بإنشاء هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد اختصاصاتها واعتماد هيكلها التنظيمي وذلك بدمج ثلاث جهات صندوق الرفد وريادة واختصاص تنمية وتدريب دعم الحرفين حسب المرسوم السلطاني 2020/107 وتكون لها الشخصية الاعتبارية وتتمتع بالاستقلال المالي والإداري وتتبع مجلس الوزراء وتقوم بالعديد من الاختصاصات من بينها:

- وضع الخطط والسياسات لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الحرفية
- التنسيق مع الجهات ذات الصلة لتوفير بيئة تنظيمية تشجع على تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الحرفية.
- تقديم الاستشارات المالية والفنية والإدارية والقانونية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لتطويرها وتعزيز قدرتها التنافسية وتمكينها من تقديم منتجات عالية الجودة.
- إنهاء الإجراءات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحصول على التصاريح والموافقات اللازمة لممارسة أنشطتها. بناء على طلب أصحابها، مع إعطاء الأولوية في هذا الخصوص للطلبات المقدمة من المؤسسات التي يتفرغ أصحابها لإدارتها.
- تشجيع التكامل بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبيرة، من جانب، والصناعات والخدمات المساندة من جانب آخر.
- من خلال تنظيم المعارض وتنسيق المشاركة مع الجهات ذات الصلة، لتشجيع التسويق والترويج لمنتجات وخدمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرفيين داخل السلطنة وخارجها.
- إنشاء نظام معلومات إلكتروني متكامل مع مركز اتصال يمكنه توفير المعلومات التي تدعم أنشطة الشركات الصغيرة والمتوسطة ومجالات عملها.
- إعداد سجل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والحرفيين، يتضمن وصفًا لحجمها، وأنشطتها الاقتصادية، وعدد ونوعية العمالة فيها

- إنشاء مراكز وحاضنات أعمال للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والحرفيين في محافظات السلطنة باستثمارها وإدارتها من قبل المؤسسات، والإشراف والمتابعة على الحاضنات الخاصة التي ينشئها القطاع الخاص والتي تحددها الجهة المختصة.
- إنشاء مراكز احترافية لتحسين قدرات الشركات الصغيرة والمتوسطة التنافسية وتطوير منتجاتها وخدماتها وفق أفضل المعايير العالمية.
- تنظيم دورات تدريبية وتأهيلية لرواد الأعمال ومديري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرفيين لتمكينهم من إتقان المهارات الأساسية لإدارة وتشغيل المؤسسات وفقًا لأفضل الممارسات الدولية.
- وضع الآليات اللازمة مع لجنة المناقصات لضمان تخصيص نسبة معينة من المشتريات والمناقصات الحكومية المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ولا تتعارض مع القوانين والاتفاقيات الحالية للسلطنة.
- جهود لتطوير الموردين المحليين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصناعات المبتكرة لتحقيق خطط القيمة المضافة المحلية.
- توفير الأموال لرواد الأعمال وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة والحرفيين لإنشاء وتوسيع أعمالهم أو أنشطتهم وفقًا لإجراءات الرقابة التي تحددها الحكومة.
- وضع الآليات اللازمة مع البنك المركزي العماني لضمان زيادة التسهيلات الائتمانية المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتخصيص النسبة من القروض التجارية المعتمدة من قبل البنك المركزي العماني من القروض التجارية لهذه المؤسسات.

2-3-2: البيانات الإحصائية التي توضح أعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسط خلال السنوات من 2016-2021 حسب المحافظات

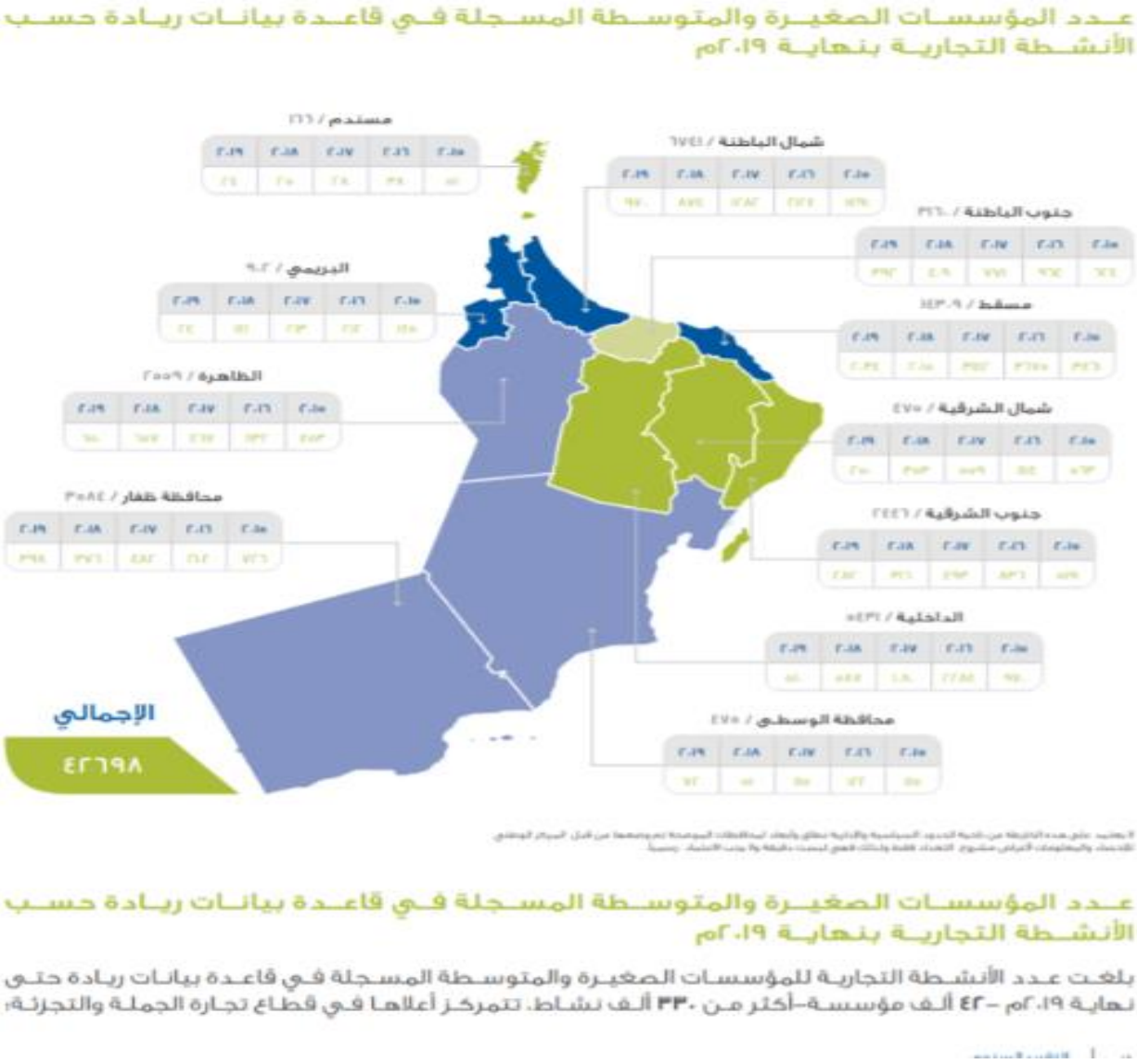

عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المسجلة في قاعدة بيانات ريادة حسب الأنشطة التجارية بنهاية ٢٠١٩م

بلغت عدد الأنشطة التجارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المسجلة في قاعدة بيانات ريادة حتى نهاية ٢٠١٩م -٤٢ ألف مؤسسة-أكثر من ٣٣٠ ألف نشاط، تتمركز أعلاها في قطاع تجارة الجملة والتجزئة،

2-3-3: مؤشرات النمو في أعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2015-2019)

بلغ عدد المؤسسات المسجلة في قاعدة بيانات هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (64475) مؤسسة صغيرة ومتوسطة مقسمة حسب التصنيف المعتمد من قبل الهيئة بزيادة (15983) مؤسسة صغيرة ومتوسطة عن عام 2021م وبنسبة وقدرها **(32.96%)**، ويعود ذلك إلى الحوافز والامتيازات التي تقدمها الهيئة لرواد الأعمال.

توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المحافظات حتى نهاية عام 2021م

حيث بلغ عدد المؤسسات المسجلة في محافظة مسقط (22067) مؤسسة صغيرة ومتوسطة بنسبة وقدرها (34.2%) من إجمالي المؤسسات وتركزت أغلبها في مؤسسات صغرى بعدد (18676) مؤسسة صغرى بنسبة (84.6%) من إجمالي المؤسسات المسجلة في محافظة مسقط في حين كانت محافظة مسندم الأقل في عدد المؤسسات بعدد (419) مؤسسة وبنسبة (0.65%) من إجمالي المؤسسات المسجلة في قاعدة بيانات الهيئة نظرا لقلة الكثافة السكانية في المحافظة.

التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

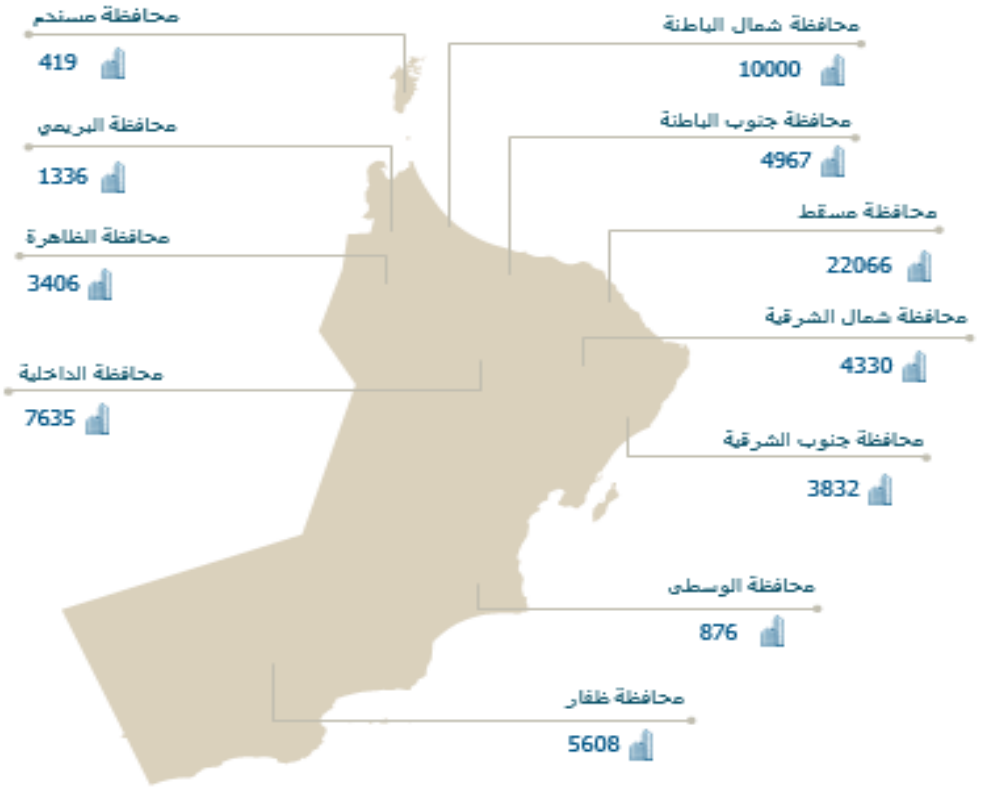

الاجمالي 64475

- **توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب حجم المؤسسة حتى نهاية عام 2021م**

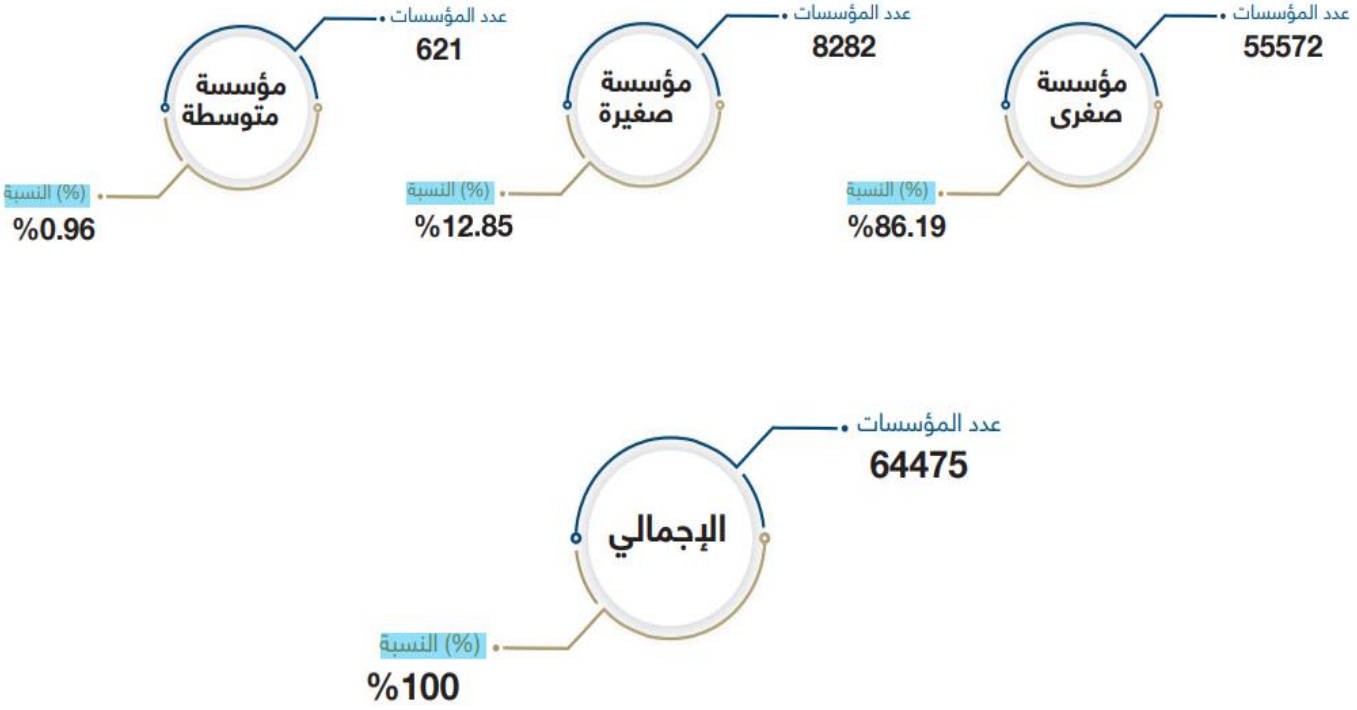

- **توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاع التجاري حتى نهاية عام 2021م**

يوضح الشكل التالي توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاع الرئيسي، وكانت أكثر المؤسسات المسجلة في قطاع تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية أكثر القطاعات بعدد (20000) مؤسسة أي بنسبة وقدرها (31.02%) من إجمالي المؤسسات المسجلة، في حين يوجد ثلاثة مؤسسات في قطاع أنشطة الأسر المعيشية المتخصصة في إنتاج السلع، بينما حل قطاع التشييد بالمرتبة الثانية في ترتيب المؤسسات بإجمالي (14620) مؤسسة

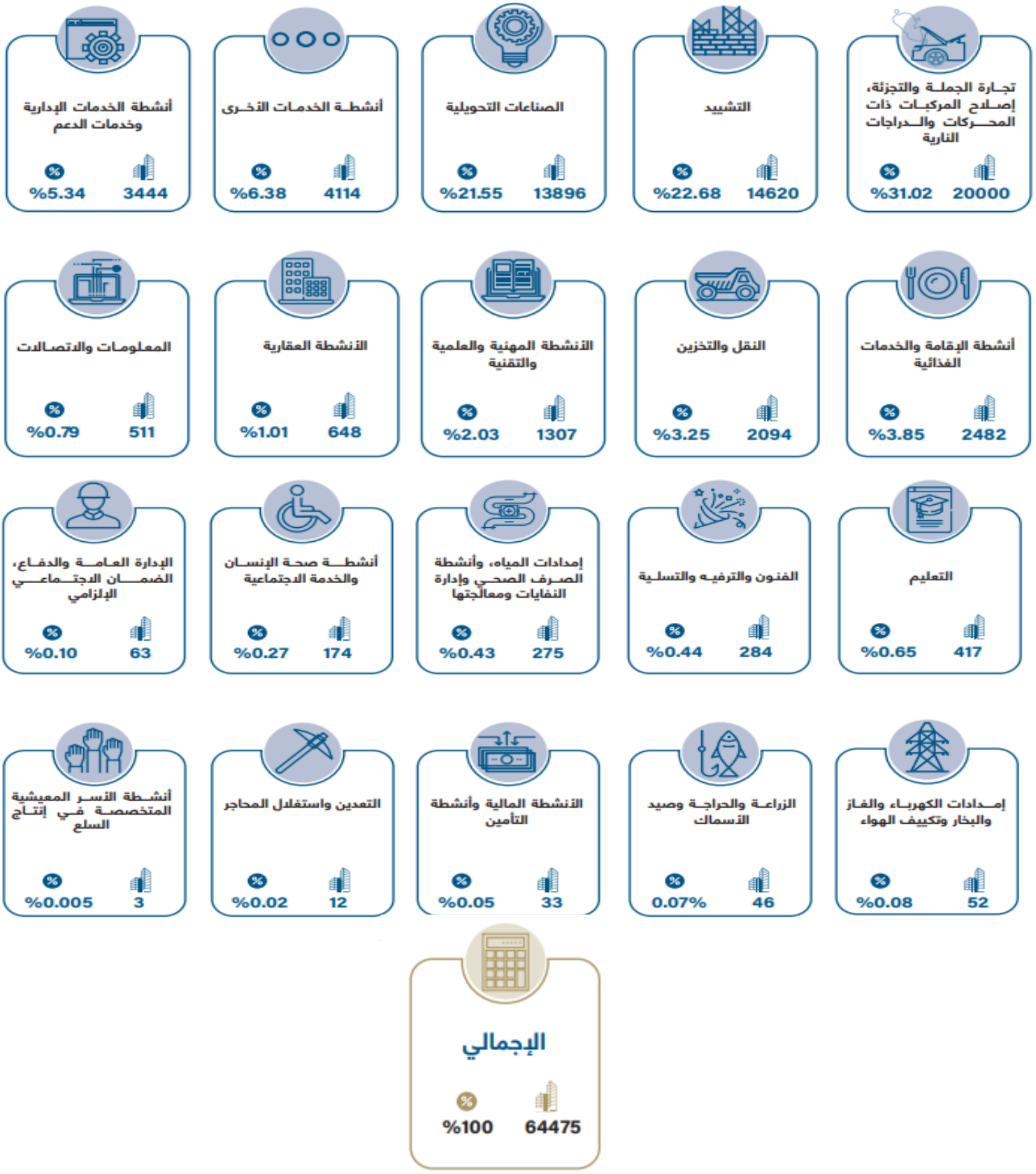
تجارة الجملة والتجزئة، إصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية
%31.02
20000
التشييد
%22.68
14620
الصناعات التحويلية
%21.55
13896
أنشطة الخدمات الأخرى
%6.38
4114
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم
%5.34
3444
أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية
%3.85
2482
النقل والتخزين
%3.25
2094
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية
%2.03
1307
الأنشطة العقارية
%1.01
648
المعلومات والاتصالات
%0.79
511
التعليم
%0.65
417
الفنون والترفيه والتسلية
%0.44
284
إمدادات المياه، وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها
%0.43
275
أنشطة صحة الإنسان والخدمة الاجتماعية
%0.27
174
الإدارة العامة والدفاع، الضمان الاجتماعي الإلزامي
%0.10
63
إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء
%0.08
52
الزراعة والحراجة وصيد الأسماك
0.07%
46
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين
%0.05
33
التعدين واستغلال المحاجر
%0.02
12
أنشطة الأسر المعيشية المتخصصة في إنتاج السلع
%0.005
3
الإجمالي
%100
64475

5-3-2: دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية:

نظرًا لأن الشركات الصغيرة والمتوسطة تحتل موقعًا مهمًا للغاية في معظم البلدان في العالم، يظهر دورها بشكل واضح وأساسي، ويمكن أن يحصر هذا الدور على ما يلي: (عبد العزيز السيد مصطفى، 2012، ص18).

الدور الاقتصادي:

يمكن تلخيص هذا الدور الاقتصادي على النحو التالي:

- **تقييم القوى العاملة:** باستخدام تكنولوجيا منخفضة التكلفة، يكون رأس المال صغيرًا، لكن كثافة اليد العاملة عالية.
- **جمع الموارد المالية:** عن طريق جمع الأموال من مصادر مختلفة، لأن هذه المؤسسات يمكن أن تنشئها الأسر والأسر لتجميع الأموال، أو يمكن لمجموعة من العمال أو مجموعة من العمال أو العمال المهرة تشكيل وحدات إنتاجية بناءً على مدخراتهم السابقة شكل سعة إضافية تمكنهم من إظهار قدراتهم والحفاظ على استقلالهم المالي ووحدتهم.
- **تحسين إنتاجية العاملين:** من خلال تجسيد نظام مراقبة فعال ومستمر لضمان سير العمل الطبيعي والتحكم في تدفق العمل بسبب صغر حجم هذه المؤسسات
- **الناتج المحلي الإجمالي التكميلي:** يمكننا أن نرى هذا التأثير من خلال مساهمة القطاع الخاص في نسبة معينة من الناتج المحلي الإجمالي في الدخل.

- **نمو التجارة الخارجية:** تقوم هذه المؤسسات، مثل غيرها من المؤسسات، بجميع المعاملات التجارية بما في ذلك التصدير والاستيراد
- **توفير طلب السوق من السلع والخدمات:** توفير المواد الخام لاحتياجات المؤسسات الكبرى، مثل العقود من الباطن (العقود الفرعية)
- **حماية الخصائص المحلية للصناعة:** في ضوء الوضع التنموي الراهن، وتأثير انفتاح الأسواق العالمية، وفتح التجارة، ورفع الضوابط الجمركية، وإلغاء التعريفات وتبسيطها، نشأت منافسة خارجية على المنتجات التي تؤثر على المنتجات المحلية، لذلك تحمي هذه المؤسسات منتجاتها من خلال التحكم في الجودة والتكلفة، ومحاولة خلق ميزة تنافسية لمواجهة المنافسة، لذلك إذا كانت لديهم القدرة، يمكنهم حماية المنتجات المحلية.

الدور الاجتماعي:

- تلتزم هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتحقيق التوازن والتنمية على المستوى الاجتماعي للأفراد والأسر، ويمكن حصر الدور الاجتماعي لهذه المؤسسات في النقاط التالية:
- تقليل نسب البطالة من خلال خلق وتوفير فرص العمل في هذه المؤسسات.
- الحد من تدفق سكان الريف إلى المدن: من خلال إقامة مشاريع في المناطق الريفية والنائية لتوطين العمالة من سكان تلك المناطق.
- تقريب فرص العمل من سكان تلك المناطق من خلال مساعدة المؤسسات الناشئة فيها.
- وفي هذا الصدد يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تحقق ما يلي:

- تنمية الموارد المحلية في الدولة
- يقضي على العديد من المشاكل الاجتماعية
- تحسين مستويات المعيشة الريفية
- أفضل استخدام للمواد والقوى العاملة.

المبحث الرابع

الدراسات السابقة

- الدراسات العمانية:

1. الجفيلي. عبد الله حمود(2022م)، دراسة بعنوان: تحديات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان، تكمن أهمية هذه الدراسة في مناقشة التحديات التي يواجهها أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السلطنة وإيجاد الوسائل الكفيلة للحد من تأثيرها نظرا للأهمية التي تلعبها هذه المؤسسات في خلق الفرص الوظيفية وتنويع مصادر الدخل. ركزت الدراسة على معرفة التحديات التي تواجه هذا القطاع منها التحديات المتعلقة بالمجتمع والتي تؤثر على نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التحديات المتعلقة بالبيئة الاستثمارية والاقتصادية وتتضمن الإجراءات والقوانين ودور القطاعات الحكومية والخاصة والقطاع المصرفي في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك معرفة التحديات المتعلقة بالقدرات الريادية لأصحاب المشاريع. اقترح الباحث

1- ضرورة إجراء استبيان واستفتاء بشكل سنوي لمعرفة وضع القطاع.

2-ضرورة وجود استراتيجية واضحة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3-ضرورة تحديد المؤسسات المتناهية الصغر ووضع اليات خاصة لدعمها.

4-مراجعة القوانين والتشريعات للنظر الى إمكانية تقديم تسهيلات أكثر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2. الشرياني، اسحاق (2020م)، دراسة بعنوان: بحث في الذكاء الاقتصادي وأثرة في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسلطنة عمان، مكتبة الكلية الحديثة للتجارة والعلوم، **هدفت الدراسة الى** معرفة مفهوم

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى تأثيرها على الاقتصاد الوطني، مدى ضرورة الاهتمام بأنشطته وتطبيقاته، تقييم متغيرات الدراسة في ضوء تحليل استجابات اصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصناعة القرار وتسليط الضوء على العلاقة التأثيرية والارتباط بين كلا من نظام الذكاء الاقتصادي وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، تم جمع المعلومات من الجهة المختصة ((رفد)) التي تشرف على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واسقاطها على المؤسسات باستخدام معامل الارتباط كروتياخ الفا .. وتحليل الانحدار البسيط والاخذ بمعدلات الارقام الاحصائية.

وكانت عينة الدراسة عشوائية تتراوح من 100 الى 150 شخص موزع على رواد الاعمال 50% من الفئة المستهدفة بالإضافة الى الموظفـــين بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 25% كذلك المسئولين الحكومـيين بنسبة 25%، واهم النتائج التي توصل اليها الباحث من خلال تحليل واختيار فرضيات الدراسة يوجد إثر للذكاء الاقتصادي بدلالة احصائية 0.05 في عمان. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان. يوجد اثر لليقظة الاستراتيجية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدم وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين متوسط مجالات الذكاء الاقتصادي المتمثلة بـ (اليقظة الاستراتيجية تقنية المعلومات) في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعزى لمتغير المؤهل العلمي حيث بلغ مستوى الدلالة لها اعلى من .0.05

التوصيات: توفير قدرات متخصصة في المعلومات والاتصال ذات معارف تكنولوجية، ان زيادة تعقد البيئة وارتفاع حد المنافسة بغرض عليها انشاء نظام الذكاء الاقتصادي الذي يضمن لها الاستغلال الامثل للمعلومات، على المؤسسات استخدام تقنيات الذكاء الاقتصادي لمعرفة المتغيرات الحاصلة في البيئة الداخلية والخارجية،

والتركيز على اتخاذ الاجراءات الكفيلة بإدماج تقنية المعلومات والاتصالات في جميع الوظائف والعمليات ضمن المؤسسات.

3. اليحمدية، حنان (2019م)، دراسة بعنوان " التحديات التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان" كان هدف الدراسة هو التعرف على الصعوبات التي تواجهها الشركات الصغيرة والمتوسطة في عمان، وتحديد وفهم الصعوبات التي تواجها للحصول على التمويل، كذلك دراسة العلاقة بين توافر التمويل وأداء الشركات الصغيرة والمتوسطة. حيث كان مجتمع الدراسة 102 شركة صغيرة ومتوسطة تغطي جميع محافظات السلطنة تم جمع بيانات منها. وكانت أهم النتائج التي توصلت لها الباحثة من الدراسات السابقة تبين أن رغم المبادرات التي تم تصميمها لتعزيز ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة الا أن لا يزال هناك الكثير من الجهود اللازمة لتطبيق مثل هذه الخطط عملياً على أرض الواقع في بعض الحالات ؛ بسبب البرامج المتعددة المقدمة قد يواجه رواد الأعمال أرتباك وصعوبة في اختيار نوع مناسب من التطبيق أو المؤسسة التي يجدها مناسبة لبدء مشروعه كخطوة أولى ، من الدراسة الحالية تبين أن أربعة وخمسون المستجيبين ذكروا أنهم استخدموا التمويل الشخصي مصادر للتمويل المشروع ، وثمانون اختاروا قرض مصرفي كمصدر للتمويل، و ستون منهم واجهوا صعوبات في الحصول على قرض مصرفي ، وحوالي 24 منهم تم رفض طلبهم لفقرهم .

التوصيات والمقترحات يتضح من الاستطلاع أن الشركات الصغيرة والمتوسطة على دراية بـ على أساس الدراسة الحالية الدعم المالي المقدم من الحكومة والبنوك ومع ذلك فهم بحاجة إلى تدريب كافٍ لتحسين أداء أعمالهم.

4. المطاعني، خالد(2018)، دراسة بعنوان " تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وزيادة دورها في المساهمة في بِنَاء الاقتصاد العُماني "هدفت الرسالة الى تعيين عوامل التطور النمو الداخلي التي لها تأثير على المؤسسات الخاصة بريادة الاعمال في عُمان بشكل خاص كونها نموذج الابلد الذي يحتوي على اعداد كبيره من المؤسسات الصغيرة، بالإضافة الى المتوسطة، ايضاً تسليط الضوء على تجارب البلدان النامية والمتقدمة بشكل عام والتي اقتصادها يعتمد على هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى حد كبير. حيث اختيرت العينة على شكل عمل جلسات حواريه ونقاشات واستفسارات مع حوالي 30 شركة ومؤسسة صغيرة ومتوسطة تعمل في مجالات متنوعة في عُمان منها الخدمات الصناعية وخدمات أخرى متنوعة وهو ما يقدم انفراد لنماذج متنوعة لمجموعة شبكة متسلسله في التوريد التي لها تعامل مع هذه الشركات.

نتائج الدراسة يوجد مجموعة معينه من العوامل التي لها دورا اساسياً في زيادة ونمو ريادة الأعمال منها : ما تحمله الإدارة من ثقافة التي تحكم المؤسسة، مجموعة القدرات الابتكارية، وتفكير وتخطيط استراتيجيان والذي بدورهما يمكنان الرواد من الوصول الى الهدف في العمل في شتى المجالات لتحقق النمو المستقر في للحاضر والمستقبل، وتملك الموهبة في صيد الفرص، مع تعليم مستمر يفتح المجال للتطوير واستغلال الجديد من أفكار للعمل .ومن اهم التوصيات التي تتبع النتائج والتي تتيح لرواد الأعمال صورة واضحة عن عوامل النمو التي ينبغي التركيز عليها لتحقيق الاستقرار والنمو في قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة، وقد أشارت رسالة الدكتوراه إلى أهمية اجراء المزيد من البحوث المستقبلية التي تدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة خاصة ما يتعلق بتأثير العوامل الخارجية على النمو.

الدراسات العربية:

1. المدهم، عبد الله علي واحمد يوسف(2022)، دراسة بعنوان" تمويل وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأثيرها على النمو الاقتصادي في الدول العربية" هدفت الدراسة إلى توضيح مفهوم المشروعات الصغيرة، ودوافع إقامتها، وكذلك إلقاء الضوء على مصادر تمويل المشروعات الصغيرة في بعض الدول العربية، وأسباب إحجام البنوك عن تمويل المشروعات الصغيرة، بالإضافة إلى تحديد بعض جوانب تطوير هذه المشروعات. توصل الباحث من خلال هذه الدراسة الى ان المشروعات الصغيرة هامة للاقتصاد بالدول النامية والمتقدمة على حد سواء، كذلك هناك العديد من الدوافع الاقتصادية التي تجعل الدول تتجه نحو إقامة المشروعات الصغيرة، وأيضا الأسباب التي أدت إلى توقف البنوك عن تمويل المشروعات الصغيرة منها ضعف الهياكل التمويلية لتلك المشروعات وضعف الضمانات كذلك ارتفاع درجة المخاطرة وضعف الخبرات المتراكمة لأصحاب تلك المشروعات. ومن اهم الأمور التي يجب التركيز عليها لإنجاح هذه المشاريع إنشاء صناديق متخصصة في المحليات لتمويل هذه المشروع وإصدار تشريع ينظم هذا المجال، أيضا توفير الأراضي والمباني للمشروعات الصغيرة واستغال الأراضي الفاضية والميادين في تأجيرها بسعر مناسب للشباب، وإنشاء حاضنات الأعمال من خلال شركة متخصصة لعلاج مشكلات الفشل والتقصير المصاحب لهذه المشروعات وتوفير قاعدة معلومات خاصة بها.

2. مبروك، ضيف ونزلي نوال(2022)، دراسة بعنوان" النظام القانوني لطرق تمويل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة" تأتي أهمية هذه الدراسة الى معرفة أهم الطرق والمصادر التمويلية التي تلجا إليها المؤسسات وتفسير النصوص القانونية المنظمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع التركيز على تبيان طرق دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال التطرق إلى آليات التمويل الحديثة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

مع إبراز دور حاضنات الأعمال والتمويل الاسلامي في دعم وتمويل المؤسسات. من اهم أهداف الدراسة القيام بدراسة وتوضيح حول أهم الطرق التمويلية للمؤسسات حسب النظام القانوني الجزائري بلورة وحقيقة تطوير الآليات التمويلية من خلال إيجاد طرق تمويلية مناسبة لهذه المؤسسات تمكنها من الاستمرار والنمو كذلك توضيح البرامج الخاصة بهيكلة وترقية المؤسسات من خلال سياسات الدعم التي حظيت بها والتعرف على المصادر التمويلية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .تبيان مدى فعالية التمويل والدعم الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ايضا محاولة اقتراح طرق تمويلية جديدة كحلول للمشاكل المالية للمؤسسات.

اهم النتائج التي تم التوصل اليها من خلال الدراسة: من اجل ترقية وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجب الاستفادة من تجارب الدول الاجنبية ذات الباع الطويل والتجارب الناجحة في تمويل المؤسسات , خاصة دول جنوب شرق اسيا– ضرورة الاستغلال الكامل والفعال للكفاءات الاقتصادية الناشطة في مجال الابتكارات– تقديم كافة الدعم والتسهيلات والإعفاءات لضريبية للمؤسسات ذات النشاطات الحيوية– تشجيع تأسيس شركات مساهمة بسيطة تتميز بحد ادنى من الشركاء وعدم اشتراط رقم رأسمالها لسهولة انشائها – تشجيع التكامل بين المؤسسات خاصة المنضوية تحت حاضنات الاعمال للوصول للتقنية الحديثة في تسيير وتطوير المؤسسات. تتمثل أهم التوصيات التي تم الخروج بها من خلال هذا البحث في النقاط التالية :دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لنشر استخدام التقنية الحديثة .ـــ توسيع مفهوم الشراكة الاقتصادية بين القطاع العام والخاص ـــ تسهيل وصول أصحاب المؤسسات إلى مصادر التمويل وتبسيط الإجراءات وتسهيل شروط منح العقار وتخفيض التكلفة قدر الإمكان وعدم التعسف في طلب ضمانات لا تستطيع المؤسسات تلبيتها ـ تشجيع المؤسسات وتمكينها من تصدير منتجاتها لتوفير تمويل ذاتي لها ـ انشاء

مناطق صناعية حديثة مخصصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لحل مشكلة العقار الصناعي في المدن الكبرى.

3. محمد، علي(2022م)، دراسة بعنوان"–دور التسويق في تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة (دراسة حالة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سوريا اللاذقية)". هدف هذه الدراسة هو التعرف على المشاريع الصغيرة والمتوسطة وأنواعها والمشكلات التي تعترضها وأهميتها الاقتصادية والاجتماعية ودورها في حل مشكلة البطالة والناتج المحلي الإجمالي وإيجاد الحلول لها والسعي لتكون هذه المشاريع رائدة في مجال الأعمال والتسويق ،ودراسة التسويق وأنواعه ودوره في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وطرق استخدامه وكيف يكون له تأثير على هذه المشروعات ولتحقيق ذلك توجب على الباحث دراسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في البلدان الأجنبية والعربية بشكل عام وفي سوريا بشكل خاص ودراسة دور التسويق في نجاح هذه المشروعات وتقديم دراسة عن المشاريع التي يمكن تفعيلها في سورية ودراسة عملية لبعض المشاريع المقامة على أرض الواقع في مدينة اللاذقية. ومن اهم النتائج التي توصل اليها الباحث –تواجه هذه المشاريع الكثير من التحديات عندما تريد التسويق لمنتجاتها التجارية فميزاتها المنخفضة عكس المشاريع الكبيرة وعدم وجود المختصين يجعل من مهمتها صعبة التحقيق–إن للتسويق في المشروعات الصغيرة والمتوسطة دور كبير في زيادة معدل التوظيف والحد من تفشي حالة البطالة في المجتمع حيث من خلال هذه المشاريع يمكن توظيف عدد كبير من العاطلين عن العمل بمختلف المجالات والاختصاصات– للتسويق في المشروعات الصغيرة دور كبير في التصدير فهو يزيد من معدل التصدير إلى الدول المجاورة مما يؤدي إلى زيادة الناتج التصديري والناتج المحلي الإجمالي– للتسويق في المشاريع الصغيرة والمتوسطة دور كبير في زيادة الناتج

المحلي الإجمالي من خالل دورها في إشباع السوق المحلية بالمنتجات وإمكانية التصدير إلى أسواق خارجية مما يزيد من معدلات التصدير وبالتالي تعود فوائده للناتج المحلي الإجمالي للدولة. .

التوصيات: انتهاج بعض السياسات لتعزيز القدرات التسويقية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على مستوى السياسات الحكومية بحيث يتم تنسيق أدوار مشتركة ومتكاملة بين وزارة التجارة والصناعة والجامعات ومراكز البحوث لتحديد منتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تتمتع بمزايا تنافسية للتركيز على تأهيلها وتنميتها لتكون محور الصادرات–دعم المشروعات الصغيرة من حيث التأهل للتوافق مع شهادة الأيزو 9000/2000 التي تتضمن المواصفة الخاصة بالتوافق مع متطلبات حماية البيئة–جعل دراسات السوق نشاطا رئيسيا ضمن أنشطة إدارة التسويق فلا تصدير فاعلا الا بدراسات تجسد نبض الأسواق المحلية والخارجية عموما وذلك من حيث حجم الطلب وتوقيته وأنماط الاستهلاك وخصائص المنتج المطلوب وجميع المتغيرات المؤثرة على هذا الطلب سواء كانت اقتصادية ،سياسية، تكنولوجية، ثقافية أو اجتماعية–ايجاد حاضنات متخصصة للشركات الصغيرة والمتوسطة لكل قطاع على حده– تخصيص أقسام في الدوائر الحكومية المعنية متخصصة بتقديم الاستشارات الضرورية للشركات المتوسطة والصغيرة– منح الشركات الصغيرة والمتوسطة حديثة التأسيس إعفاءات من الرسوم الحكومية لمدة سنتين أو ثلاث.

4. بن شاعة، وليد وآخرون(2020)، دراسة بعنوان" دراسات الجدوى الاقتصادية كالة لنجاح المشاريع الاستثمارية". هدفت الدراسة الى تسليط الضوء على موضوع دراسة الجدوى الاقتصادية كأحد الاليات المهمة في نجاح المشاريع الاستثمارية، واهم النتائج التي ساهمت الدراسة التفصيلية في رسم صورة شاملة تضم كافة العوامل والجوانب، تودي دراسة الجدوى الاقتصادية دورا مهما في إنجاح المشروع الاستثماري برسم واقع المشروع قبل بدايته. التوصيات المقترحة/ تحليل دراسات الجدوى الاقتصادية مكانة هامة في مراحل بناء

المشروع الاستثماري، ضرورة الاهتمام بدراسات الجدوى الاقتصادية لما لها من أهمية في نجاح المشروعات الاستثمارية.

5. صابر، منى(2020م)، دراسة بعنوان" المشروعات الصغيرة والمتوسطة الخصائص والمميزات والتحديات دراسة ميدانية في المنطقة الصناعية مدينة الخارجة". تظهر أهمية هذه الدراسة من أهمية المشروعات الصغيرة كحل جوهري للتغلب على مشكلة البطالة في مصر إذ تعد البطالة أحد أهم المشكلات التي تعاني منها مختلف الدول وبخاصة الدول النامية ومنها مصر إذ بلغ معدل البطالة 5.8 %عام 2018 وحجم القوة العاملة 4.28 مليون نسمة عام 2018 وترجع هذه الزيادة في معدلات البطالة لعدد من الأسباب ومن ثم يظهر سؤال مهم وهو طبيعة الدور الذي تل به المشروعات الصغيرة في توليد فرع العمل من أجل المساهمة في علاج مشكلة البطالة في مصر

تسعى الدراسة الحالية إلى ما يلي: التعرف على علاقة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بتنمية المجتمع المحلي–الكشف عن الأهمية الاقتصادية لهذه المشروعات. – التعرف على جهود الدولة في دعم المشروعات محل الدراسة. – إلقاء الضوء على أهم المعوقات التي تحد من نجاح هذه المشروعات. من اهم التوصيات التي جاءت في هذه الدراسة من الضروري التأكيد على أن تدريب أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة على أنشطة المشروعات الخاصة ومتطلباتها يجب أن يتم في نفس المشروعات ومجالاتها. وذلك بالتنسيق والتعاون بين الهيئات والمنظمات الحكومية وهذه المشروعات الخاصة الصغيرة.– وضع استراتيجية تنمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر من خلال وضع هدف عام للسياسة لإن الدولة تهدف إلى تشجيع قيام ونمو الصناعات الصغيرةً إلى قطاع ودمجها مع الصناعات المتوسطة والكبيرة وزيادة كفاءتها وتحويلها جزئياُ مصدر لسلع مرتفعة الجودة .– وضع سياسة متكاملة لتنمية المشروعات الصغيرة التي تعاني من نمو ليس من حيث العدد فقط و لكن من حيث مساهمتها في الإنتاج و توفير فرع عمل ضعيفة.– دراسة مستقبل الصناعة في كل محافظة داخل الإطار العام لمستقبل الصناعة في مصر، تحديد احتياجات الصناعة وخاصة المصانع الصغيرة في القطاع الخاص والعمل على تخصيص الأراضي اللازمة لإقامة المصانع الصغيرة بقرارات تمنع استخدامها لأغراض أخرى.

6. لبن دافس، إلهام (2020م)، دراسة بعنوان" دور دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع في اتخاذ القرار الاستثماري في الجزائر". تهدف هذه الدراسة إلى معالجة موضوع دور دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرار الاستثماري ومعرفة كيف يتم تطبيق هذه الأخيرة على المشروع الاستثماري في الواقع العام، والتعرف

على المعايير المستخدمة في اختيار المشاريع المربحة، بالإضافة إلى إبراز أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في ترشيد القرار الاستثماري وعلى هذا الأساس تم اختيار دراسة الحالة في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على مشروع صناعة المواد شبه الصيدلانية. وقد خمنت الدراسة إلى أن نجاح أي مشروع استثماري يتوقف على إنجاز هذه الدراسات بدقة ووفق أساليب وأسس صحيحة تبنى على إحصائيات دقيقة وتنبؤات تمثل متغيرات المشروع المستقبلية ولكي تحقق نتائج جيدة يجب أن تتناول جميع جوانبها بداية من الجانب القانوني ثم البيئي مرورا إلى الجانب التسويقي والفني ثم المالي يتم اتخاذ القرار الاستثماري المناسب.المركز الجامعي عبد اللطيف بو الصوف ميلة، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية، الجزائر.

7. حمزة، نائلة وصالحي عبد القادر(2020م)، دراسة بعنوان" التسويق كمدخل لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة ميدانية لبعض المؤسسات الجزائرية)" تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الدور الذي يلعبه التسويق في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث يعد أهم الأنشطة الوظيفية وبالتالي فانه هو الذي يساهم بشكل جذري في نجاح المشروع أو فشله، حيث يمثل النافذة التي يطل من خلالها المشروع على المجتمع وبالذات المستهلكين، وما يقرر إنتاجه من سلع وخدمات إنما يعتمد على الاستراتيجية التسويقية وقدرتها على استيعاب واحتياجات المستهلكين. ونظرا للأهمية التي تكتسبها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر وبالنظر للتطور التعدادي لها من سنة إلى أخرى ومساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية أصبح من الضروري البحث عن الاستراتيجيات التي تمكنها من تحقيق القدرة التنافسية والبقاء والاستمرارية ،وقد جمعت البيانات اللازمة لهذه الدراسة من خلال استبانة أعدت وطورت لتتلاءم مع أهداف الدراسة بالإضافة إلى ذلك سعت الدراسة لاختبار فرضيات الدراسة الأربعة العدمية من أجل تحليل البيانات استخدمت الباحثة برنامج الحقيبة الإحصائية للدراسات الاجتماعية وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها:

يؤدي التسويق دوراً فعالاً في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث يساهم في تحديد استراتيجياتها التنافسية ، وبناء على نتائج الدراسة قدمت عدد من التوصيات منها : ضرورة إنشاء هيئات ومراكز متخصصة في مجال تدريب أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الأساليب التسويقية الحديثة.

8. عباس، حيدر(2019م)، دراسة بعنوان" المشاريع الصغيرة والمتوسطة بين الواقع والطموح (دراسة ميدانية على مجموعة من المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة كربلاء المقدسة)". يتناول البحث تحليل المشاكل والتحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العراق. اذ يسعى البحث إلى النظر في أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع تسليط الضوء على المشاكل التي يواجهها أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل المطلوب للنهوض بواقع هذه المشاريع. وقد ساعد التحقيق في تحديد العقبات الرئيسة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وما هي الحلول الواجب اتباعها من أجل التغلب على هذه العقبات. وقد وجد أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة هي واحدة من أهم المنافذ في تحقيق التنمية الاقتصادية في جميع دول العالم حيث تمثل أعلى نسبة بين جميع أنواع المشاريع الاقتصادية من جميع الأحجام. وقد تم اجراء مسح ميداني لجمع البيانات من مديري وأصحاب 50 مشروع صغير ومتوسط.اذ تم تصنيف المشاريع بناءا على راس المال العامل، اذ اعتبر المشروع صغيرا إذا كان راس ماله يتراوح بين (10–25) مليون دينار، اما المشروع المتوسط فذلك الذي يتراوح راس ماله بين (25–50) مليون دينار. وأظهرت النتائج ان المشاكل التي تواجه نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق من قبل المستجيبين والتي يمكن ايجازها بالآتي: –1. عدم وجود أطر قانونية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. 2. عدم وجود حوافز سواء ضريبية او تمويلية لتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

9. زراية، أسماء(2017م)، دراسة بعنوان"" آثار سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي في الجزائر" تهدف هذه الرسالة الى ما يلعبه قطاع المؤسسات في نجاح الإصلاحات السياسية، والوصول الى إغاثة الاقتصاد، والعمل على تأكيد الدور الاقتصادي والاجتماعي وأهميته من أجل ذلك. تغيير الوجهة الى المؤسسات الصغيرة والتركيز عليها بدل الاعتماد على المصانع والمؤسسات الكبيرة، والعمل على الارتقاء بهذا القطاع من خلال الاطلاع على تجارب سابقة وناجحة والطرق المستخدمة من اجل الدعم والتأهيل. عمل محاور نقاشات حول الموضوع والتعرف على القطاعات من خلال جمع المعلومات ومعرفة خصائصها. ويقوم هذا البحث على شريحة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وذكر فيها حجم المؤسسات والمعايير من حيث عدد العمال، ورقم الاعمال السنوي والحصيلة الإجمالية السنوية لكل حجم من المؤسسات صغيرة كانت او متوسطة. **وقد توصلت هذه الدراسة الى النتائج التالية:** الوصول الى مستوى عالي ومطلوب، دعم التنافس بين هذه المؤسسات التي تطورت في عصر الانفتاح الاقتصادي، وشراسة التنافس، خلق الظروف المواتية للتنمية لهذه المؤسسات اقتصادياً بشكل دائم وقوي، مع المساعدة لتوفير المناصب في العمل؛ حتى يتم الحد من البطالة او انهائها. تعتبر برامج التأهيل التي قامت بتنفيذها السلطات الجزائرية جد محفزة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل رفع كفاءتها وتطوير قدرتها ويظهر ذلك جليا من خلال المساعدات المادية واللامادية المقدمة من طرف الجهات الوصية، إلا أن النتائج المحققة من خلال هذه البرامج هي ضعيفة مقارنة بأهمية هذه البرامج في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

بالرغم من جميع الإجراءات التي تبنتها الجزائر لتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لازالت تواجه الكثير من العرقلات التي تمنع وتعثر النمو السريع لهذه المؤسسات، ومن اهم هذه المشكلات الذي له علاقة بسبل التمويل، ومشاكلات العقار الصناعي، اضافةً إلى عدم توفر البنوك المعطية اقتصادياً عن القطاع، وبالرغم من خروج

من مرحلة الاقتصاد الإداري ما زالت ظاهرة البيروقراطية تسيطر على الإدارة الجزائرية. وجميع ذلك يعتبر من بين أسباب تنحي الاستثمار الخاص في الجزائر على الرغم من الأهمية التي تكتسبها السوق الوطنية. **وقدمت هذه الدراسة عدد من التوصيات والمقترحات:** ضرورة دعم الدولة الجزائرية لبرامج التأهيل من خلال توفير كل الموارد البشرية والمالية والمادية اللازمة لإنجاحها وتسهيل عملية انخراط المؤسسات الجزائرية في هذه البرامج. تفعيل البرامج الإعلامية والتحسيسية المصممة ضمن برامج تأهيل المؤسسات لمسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوعيتهم بأهمية برامج التأهيل وأهدافها في العصر الحالي للنهوض بالاقتصاد الجزائري. إن نجاح استراتيجية ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يرتبط ارتباطا وثيقا بضرورة إجراء دراسات لفرص الاستثمار على المستوى القطاعي والجهوي وتحديد القطاعات التي تتوفر فيها الجزائر على ميزة تنافسية، وهذا التوجيه إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق تنمية اقتصادية متوازنة.

10. يوسف، خلود رائد(2017م)، دراسة بعنوان" دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تقليل مستوى البطالة في محافظة طولكرم". هدفت هذه الدراســـة إلى التعرف على معدلات البطالة في فلســـطين والآثار الناجمة عنها، وواقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين بشكل عام ومحافظة طولكرم بشكل خاص، وبيان أهم العوامل المؤثرة عليها وأهم المشكلات والصعوبات التي تواجه هذه المشروعات في محافظة طولكرم لتحقيق ذلك اعتمدت الباحثة على البيانات التي تم الحصــول عليها من عينة عشــوائية بناء على بيانات من وزارة الاقتصـــاد الفلســـطيني التابعة لمحافظة طولكرم، ووزعت على المشـــروعات الاقتصـــادية في محافظة طولكرم ، وكان حجم العينة 130مشـروعا اقتصـاديا، ومن أهم النتائج التي توصـلت إليها الباحثة ان معدل البطالة في فلسطين ارتفع خلال الفترة (2007-2015 (بنسبة 2.4 %وهذا بسبب سياسة الاحتلال في تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، وانخفاض مشاركة المرأة في سوق العمل، كما توصلت الـــى ان

معـــــدل البطالة في محافظة طولكرم بلغ (8.17 (%حسـب بيانات عام 2015 وهي قريبة من معدلها في الضفة الغربية (3.17 (% ، وتم أخذ عينة حجمها 130 مشروع (صغير ومتوسط ،) وكان عدد العمال في هذه المشروعات حوالي 2266عاملا، وكلما زادت المشروعات الصغيرة والمتوسطة زاد عدد العاملين في تلك المشـروعات وهذا بدوره يقلل من مسـتوى البطالة ويزيد من مشـاركة الإناث في سـوق العمل و، كانت نسـبة مشـــاركة الإناث (35 %) و نســـبة الذكور (65 %)، حســـب ما توصـــلت إليه هذه الدراســـة. ومن أهم المشـكلات التي تواجه المشـروعات في محافظة طولكرم هي مشـكلة الإغلاقات المتكررة للمعابر والطرق من قبل الاحتلال الصـــهيوني مـــن وجهـــة نظـــر أصحاب المشروعات في المحافظة. وفي ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة أوصت الباحثة بزيادة الدعم الحكـــومي والجهات الممولة للمشروعات، من خلال تقديم الإعانات والتسهيلات والاستشـارات اللازمـة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة طولكرم عند حدوث خسائر أو أزمات ماليـة، لضمان استمرارية تلك المشروعات، ونشر الوعي حول أهمية مشاركة المرأة في سوق العمل، ودورها الفعال في تقليل مستوى البطالة وزيادة الدخل. بالإضافة إلـــى ضـــرورة تفعيـــل دور الإعلام والصـحافة حول أهمية المشـروعات الصـغيرة في تقليل مسـتوى البطالة، وتشـجيع المنـــــتج المحلي ومقاطعة المنتج الصهيوني.

11. مالكي، حسام الدين (2017م)، دراسة بعنوان " جدوى المشاريع الاستثمارية باستخدام محاكاة مونت كارلو" دراسة مشروع تجفيف الطماطم بولاية أم البواقي. كان هدف الدراسة هو التعرف على مفهوم وخصائص القرارات الاستثمارية وأنواعها، وتقديم حويصله عامة عن جدوى المشاريع الاستثمارية ومساعدة المستثمرين على القيام بدراسة الجدوى لمشاريعهم الخاصة، وكذلك أهمية إبراز معايير تقييم واستخدام أسلوب مونت كارلو في تقييم المشاريع الاستثمارية. لقد كان مجتمع الدراسة للباحث ولاية أم البواقي دون ذكر العينة. أهم النتائج الدراسة كانت

نتائج نظرية تتلخص في أن الدراسات الجدوى الاقتصادية هي عمل جماعي والدراسات المالية تكون بعدة مراحل والقرار المالي يعتبر أكثر أهمية وخطورة في المشروع والمحاكاة لا تعتبر نظرية بقدر ماهي منهجية لحل المشاكل، بينما نتائج التطبيقية فهي أن المشروع يحقق ربحية للمؤسسة فهو يحقق قيمة حالية صافية موجبة ، ويغطي تدفقاته التكلفة الاستثمارية وعدم وجود تعارض بين المؤشرات في عملية دراسة جدوى هذا المشروع وكذلك المعايير لا تتناقض فيما بينها وبالتالي يسهل على المستثمر اتخاذ القرار الاستثمار. وكانت أهم التوصيات والمقترحات القيام بدراسة جدوى لكل المشاريع الاستثمارية مهما كان نوعها وحجمها، رغم أهمية دراسة الجدوى المالية إلا أنه يجب عدم النظر إليها على أنها ضمان كامل لنجاح المشروع، أهمية تطبيق محاكات مونت كارلو في دراسة الجدوى المشاريع الاستثمارية فيجب معرفة كيفية استخدامها.

12. صويلح، ليليا(2017م)، دراسة بعنوان" الإطار التشريعي لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق اهداف التنمية المستدامة" –دراسة حالة التجربة الجزائرية. تتجلى أهمية هذه الدراسة في معالجتها موضوع على درجة بالغة من القيمة العلمية والمسؤولية الاجتماعية، يتعلق بتطور التشريع القانوني في الجزائر لدعم ومرافقة وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من منطلق مساهمتها في تحقيق اهداف التنمية المستدامة، وبعث التطوير المجتمعي ورفاهية الافراد والجماعات، على النحو الذي يكرس قيم جودة الحياة ومنظومة حقوق الانسان وحرياته الفردية في التأسيس لمشاريع استثمارية تتوافق مع مستوى تطلعات الفرد وتستجيب لاهتمامات المجتمع وسلم أولوياته. تهدف هذه الدراسة بحث الإطار التشريعي والقانوني المكرس لبعث تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإعادة تأهيلها على النحو الذي يُدعم من قدراتها التنافسية ويُكسبها ثقافة جودة شاملة للارتقاء بمجتمعها، حيث نسعى لمناقشة مختلف الآليات القانونية والإجراءات التنظيمية والهيئات المستحدثة التي كرسها المشرع الجزائري لتمويل هذه المؤسسات، ودعم تواجدها على الساحة الاقتصادية ومرافقتها ليس فقط في صنع النجاح

ولكن في استحداث الاستثناء وخلق ميزة تنافسية في ظل مناخ استثماري يهيمن عليه اقتصاد معرفي. تندرج هذه الدراسة ضمن دائرة البحوث الوصفية التحليلية، تم توظيف المنهج الوصفي واساليبه التحليلية لبحث المنظومة التشريعية والقانونية لتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل مساهمتها في استحداث نمو اقتصادي مستدام وتنمية مجتمعية شاملة، تم الرجوع والاستفادة من مختلف القوانين والمراسيم التنفيذية والتقارير الرسمية المتعلقة ببعث تطوير وإعادة تأهيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يستجيب مع تسارع التغيرات الدولية وتنامي الاهتمامات المحلية. إشكالية الدراسة: كيف يمكن بحث التشريع القانوني الجزائري لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز مسؤولياتها الاجتماعية نحو تحقيق اهداف التنمية المستدامة في بيئة استثمارية شديدة المنافسة؟ **توصلت نتائج الدراسة** إلى وجود ترسانة من القوانين والآليات والمراسيم والهيئات التي تتكاثف جميعا لتحقيق التطوير التنظيمي لنسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خصوصا ما يتعلق بقانون 2017 لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم الوقوف عند مختلف الهياكل وتنظيمات التي تسهر على تقديم المساعدات والدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهمها: –الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار – (ANDI)الصندوق الوطني للاستثمار – صندوق ضمان القروض – (FGAR) صندوق ضمان القروض الاستثمار – (CGCI) الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب – (ANSEJ) الصندوق الوطني للتأمين على البطالة – (CNAC) الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) كما تم التوصل إلى مناقشة بنود التعاون الدولي ونصوص الاتفاقيات المبرمة بين الجزائر و أطراف دولية خارجية لترقية نسيج المؤسسات الصغيرة وتحسين فعالية الإنجاز، رغم جملة العوائق والصعوبات التي تواجهها.

13. أوبعزى، ليلة وموسى مريم(2014م) دراسة بعنوان: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر (دراسة حالة لمؤسسة تيفرالي بتيزي وزو) وهي مذكرة لنيل شهادة الماستر

في العلوم السياسة، تخصص سياسات عامة، وإدارة الجماعات المحلية، هدفت هذه الدراسة إلى الاطلاع على تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عدد من بلدان العالم، حيث ظهر لنا بوضوح الغموض الذي ما يزال يكتنف تعريفها. فإعطاء تعريف لهذه المؤسسات يعتبر عنصرا هاما، لوضع برامج وسياسات الدعم لها، والتي يجب أن تعد وفقا لظروف كل دولة تبعا للأهداف التي تصبوا لتحقيقها وحسب إمكانياتها، ورغم اختلاف هذه التعاريف حسب ظروف كل بلد، إلا انه عادة ما يشير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الأعمال التي تمارس نشاطا من خلال شخصية معنوية أو طبيعية، وقد تشمل عدد من العمال أو لا تشمل وهي تتميز بصغر حجمها وسهولة تأسيسها وبساطة تنظيمها، وانخفاض رأس مالها...الخ كذلك هدفت الدراسة إلى التعرف على الإجراءات التي اتبعتها الجزائر للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمساهمة في توفير المناخ والبيئة الملائمة لمزاولة أنشطة هذا القطاع واستمرارها . ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة إن الجزائر رغم الإجراءات التي قامت باتخاذها لم تصل للنتائج المرجوة من ورائها والتي ترجع إلى أن نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ضعيف كما أن مساهمتها بتوفير فرص العمل ضعيفة مقارنة بعدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الموجودة بها إضافة إلي ضآلة مساهمة هذا القطاع في الصادرات الجزائرية الذي تعتمد كليا تقريبا علي قطاع المحروقات بل نجدها تساهم في الواردات من خلال استيراد العتاد و المواد الأولية التي تحتاجها ويرجع ذلك لمعوقات البيئة الخارجية التي تتمثل في التمويل والائتمان.

14. ميرة، خياري(2013م)، دراسة بعنوان" دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية أم البواقي". تناول هذا البحث إشكالية أهمية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، حيث أصبح قطاعا هاما في الاقتصاد الوطني، إذ أنه يساهم بنسبة 75 %من الناتج المحلي الخام خارج المحروقات، ففي الجانب النظري تم التطرق إلى

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أما في الجانب التطبيقي فقد تعرض البحث إلى واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية أم البواقي ومساهمتها في التشغيل، حيث تبين أن مساهمة هذا القطاع في التنمية بولاية أم البواقي مازالت ضعيفة

من خلال الدراسة، يمكن تقديم بعض الاقتراحات والمتمثلة في – : تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، والاستغلال الفعال لما توفره هذه التكنولوجيا من مزايا وتطبيقات؛ –دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لروح المبادرة الفردية والأفكار الابتكارية للعمال؛ –تقديم تسهيلات تمويلية لتلك المؤسسات من قبل كافة البنوك حتى تتمكن من الاستمرار في الإنتاج دون انقطاع؛ –توفير البنية الأساسية والمناطق الخاصة بالأنشطة التي تمارسها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ –تكوين الموارد البشرية العاملة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ –إعداد برنامج تأهيل أمثل وفعال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والسهر على تطبيقه؛ –التشجيع على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة بمختلف أنحاء ولاية أم البواقي، لتحقيق مبدأ التوازن الجهوي في التنمية، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات النشاط الاقتصادي الذي تتميز به كل بلدية؛ –ضرورة التنسيق بين البنوك ومختلف الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة بولاية أم البواقي، لحل مشكلة التمويل

15.الحداد، حسون(2006) ، دراسة بعنوان: "دراسات الجدوى وممارسات التخطيط ومتطلبات النجاح في منشآت الأعمال الصغيرة في اليمن " .هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى استخدام منشآت الأعمال الصغيرة في اليمن لدراسات الجدوى وممارسة التخطيط المكتوب والموثق، وكذا مدى الارتباط بين استخدام دراسات الجدوى وممارسة التخطيط مع نجاح المنشاة من خلال وجهة نظر القائمين عليها.، اعتمدت هذه الدراسة على عينة عشوائية من 75 منشاة صغيرة، وتم الحصول على البيانات بواسطة استمارات الاستبيان تضمنت الأسئلة،

ثلاثة منها ذات علاقة بدراسات الجدوى، و ثلاثة حول ممارسة التخطيط .أظهرت نتائج الدراسة أن منشآت الأعمال الصغيرة في اليمن لم تولي دراسات الجدوى وإعداد الخطط الموثقة أهمية، حيث هناك 8 منشآت وبنسبة(7.10) %قد كلفت مكتب خاص في إعداد دراسة الجدوى، و 13 منشاة صغيرة فقط وبنسبة(3.17)% ، تقوم بإعداد خطط موثقة وأن المعلومات التي تتضمنها دراسات الجدوى والخطط في معظم المنشآت هي إما لاختيار الموقع، أو دراسة حجم السوق وحجم الإنتاج أو التنبؤ بالمبيعات أو الأرباح أو التدفقات النقدية، أما عن الأسباب التي دعت لعدم إجراء دراسة الجدوى للمشروع فقد توزعت الإجابة بنسبة 50 % لعدم توفر الإمكانيات لدى الجهاز الإداري وحوالي 17 % إلى سبب عدم توفر مكاتب استشارية في المنطقة وحوالي 33 % إلى أسباب أخرى .كما تشير النتائج أن 56 %من المنشآت الصغيرة قامت بدراسة الجدوى الاقتصادية عند تأسيسها وحوالي 42 % لم تجري دراسة الجدوى .ما يلاحظ على هذه الدراسة سلطت الضوء على مسالة الاهتمام بدراسات الجدوى والتخطيط للمشروعات الصغيرة وهذه من بين الجوانب التي لم تتطرق إليها الدراسات السابقة كثيرا خاصة في حالة المشروعات (ص) و (م) إلا أننا نبدي تحفظا حول إمكانية تعميم نتائج الدراسة نظرا لصغر حجم العينة وكذا نموذج الاستبيان المعتمد في الحصول على البيانات إذ كان مختصرا لم يتعدى ستة أسئلة، فهناك جوانب في الموضوع لم يستطع تغطيتها وكذا اعتماده على تحليل إحصائي بسيط لم يتعدى استخدام مقاييس الإحصاء الوصفي)التكرارات المطلقة و النسبية.(الحداد ، 2006)

الدراسات الأجنبية:

تمجغدين نورالدين(2018)، دراسة بعنوان "دور وأهمية دراسات الجدوى في تقييم وتمويل مشروعات القطاع الخاص، مأخوذة من الدراسات السابقة في اطروحة دكتوراه. دراسة بعنوان: " ما الذي يحدد

استخدام أساليب الموازنة الرأسمالية في السويد (2014)،Fredrik Hartwig، Sven-Olov Daunfeldt ، حاولت هذه الدراسة أن تقوم بفحص اختيار أساليب الموازنة الرأسمالية المستخدمة من قبل الشركات المدرجة في بورصة ستوكهولم، وذلك باستخدام تحليل الانحدار المتعدد المتغيرات على بيانات الاستبيان الذي تم توزيعه على جميع المدراء الماليين للشركات (SSE)، السويدية المدرجة في بورصة ستوكهولم. وتم توزيع هذا الاستبيان على مرحلتين في سنة 2005 تم الحصول على 105 استبيان للدراسة، وفي سنة 2008 تم الحصول على 28 استبيان للدراسة. وتوصلت الدراسة الى النتائج التالية: كلا الأساليب الموصي بها وغير الموصي بها موجودة في الشركات الكبيرة، وكذا استخدام طرق موازنة رأس المال بشكل متكرر أكثر من الشركات الصغيرة. ومن بين الأساليب الموصي بها والتي كانت كثيرة أو دائمة الاستخدام من طرف أكثر الشركات المدرجة هي طريقة (في أي ان)، وتحليل الحساسية (45%). واجمالي استخدام أساليب الموازنة الرأسمالية هو أدنى من الشركات السويدية مقارنة بالشركات الامريكية والأوروبية الأخرى مثل: المانيا وفرنسا وهولندا والمملكة المتحدة. ويتأثر اختيار أساليب موازنة رأس المال بالعوامل التالية: فرص النمو، توزيع الأرباح، اختيار نسبة الديون المستهدفة، درجة إدارة الملكية، الحجم، المبيعات الخارجية، الخصائص الفردية.

2. **أجرى سيث إديسيوس جويرا 2018 دراسة بعنوان: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في التنمية الاقتصادية لتنزانيا** (دراسة حالة في منطقة دار السلام) هدفت هذه الدراسة إلى التحقيق في دور الشركات الصغيرة والمتوسطة (**SMEs**) في التنمية الاقتصادية في تنزانيا. فتم الاطلاع على المعلومات المعنية بشكل أساسي حول الخلفية التاريخية للشركات الصغيرة والمتوسطة، علاوة على الزيادة في الاستفادة والاطلاع من خلال هذه الدراسة لمعرفة مراجعة الآداب المتعلقة بالدراسة والتصميم والمنهجية التي سيتم استخدامها للبحث. حيث يصف بشكل أساسي تصميم البحث، وتحديد مصادر البيانات، وطريقة وأدوات جمع

البيانات، وتصميم العينة، والاعتبارات الأخلاقية للدراسة، وخلفية الدراسة، وامثلة للتجارب الناجحة لمؤسسات بدأت صغيرة وتدرجت الى أن أصبحت عملاقة. (**Gwera**، 2018)

3. **Akinsanya Oke et al ((2015**، دراسة بعنوان *(*تطبيق دراسة الجدوى في مؤسسة صغيرة والشركات المتوسطة الحجم في جنوب غرب نيجيريا) وكـان هدف الدراسة هو: تحليل التحديات في تطبيق دراسة الجدوى بهدف زيادة الإنتاجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما اعتمدت دراستهم على مجتمع مكون من ثلاث ولايات وهي : ولايات لاغوس وأويو وأوسون في جنوب غرب نيجيريا وقد قاموا بتوزيع ما يقارب عدد (190) استبيان عليهم ومن أهم النتائج التي توصلوا إليها : أن دراسة الجدوى ضرورية لتأسيس المشاريع الصغيرة والمتوسطة بينما الشركات الصغيرة والمتوسطة لديهم استخدموها كمجرد إجراء شكلي لشراء القروض ، ومن أهم التوصيات التي ذكروها هي : السعي لتدريب أعضاء الشركات على كيفية كتابة دراسة الجدوى و عندما يشارك رواد الأعمال في إعداد دراسة جدوى مؤسستهم ، فإنه يقلل من التحديات التي يواجهونها في شركاتهم .

ما تتميز به الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

بعد استعراض الدراسات السابقة فإن أهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها تناولت:

- دور دراسة الجدوى الاقتصادية في إنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان "دراسة حالة في محافظة مسقط".
- ركزت الدراسة الحالية على متغير دراسة الجدوى الاقتصادية كمتغير مستقل والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمتغير تابع

- تناولت موضوع تحسين دراسة الجدوى لرفع مستوى إنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان من قبل موظفيها.
- ركزت على تطوير وتحسين العوامل المكونة لدراسة الجدوى في إنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- في حين أن الدراسات الأخرى ركَز معظمها حسب حدود علم الباحث على عوامل أخرى، فقد أشار الباحث لكلا التطبيقين النظري والتطبيقي في دراسة الجدوى الاقتصادية ودراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة وعمل بيان أثر وأهمية دراسات الجدوى في أنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة وإجراءاتها

3.1: منهج الدراسة:

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الميدانية التي اتبع فيها الباحث المنهج الاستكشافي والذي يعرض المفاهيم والمعلومات الخاصة بمجال البحث بهدف التعرف على أثر دراسة الجدوى الاقتصادية في إنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في محافظة مسقط بسلطنة عمان، إذ تم الاعتماد على المنهج التحليلي للتعليق على النتائج وتحليلها وتفسيرها بغرض التعمق

والتفصيل في الدراسة على أرض الواقع ومقارنة متغيرات الدراسة من خلال تحويل المتغيرات الدراسة من المتغيرات الغير كمية إلى متغيرات كمية قابلة للقياس وذلك بهدف التعامل معها في اختبار الفرضيات وبيان نتائج الدراسة وتوصياتها.

3.2: مجتمع وعينة الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من بعض رواد الأعمال أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان، والبالغ عددهم (1000) من اصحاب هذه المؤسسات، وأخذت منهم عينة عشوائية عددهم (120) فردا، بنسبة (12%)، وقد تم توزيع استبانة إلكترونية على عينة الدراسة، حيث استرد منها (111) استبانة صالحة للتحليل، بنسبة (92.5%)، وفيما وصف لخصائص عينة الدراسة حسب متغيراتها:

عينة الدراسة	الفئة	التكرار	النسبة المئويّة%
النوع الاجتماعي	ذكر	83	74.8
	أنثى	28	25.2
	المجموع	**111**	**100.0**
الفئة العمرية	أقل من 25 سنة	6	5.4
	من 26–35 سنة	44	39.5
	من 36 إلى 45 سنة	44	39.5
	46 سنة فأكثر	17	15.3
	المجموع	**111**	**100.0**

سنوات الخبرة بإدارة المشروع	أقل من 5 سنوات	21	18.9
	6-10 سنوات	30	27
	11-15 سنة	25	22.5
	15 سنة فأكثر	35	31.5
	المجموع	**111**	**100.0**
المؤهل العلمي	دبلوم التعليم العام	34	30.6
	دبلوم	29	26.1
	بكالوريوس	32	28.8
	دراسات عليا	16	14.4
	المجموع	**111**	**100.0**
القطاع الذي ينتمي إليه نشاط المشروع	تجاري	35	31.5
	صناعي	22	19.8
	سياحي	3	2.7
	خدمات	30	27
	أخرى	21	18.9
	المجموع	**111**	**100.0**

جدول رقم (4) خصائص عينة الدراسة

3.3: أدوات جمع البيانات:

استخدام الباحث أداة الاستبانة لجمع بياناته الأولية كأداة رئيسية للدراسة وكذلك معالجة الإطار النظري للحصول على المعلومات الثانوية.

- **المصادر الأولية:**

لمعالجة الجانب التحليلي من الدراسة، لجأ الباحث إلى جمع البيانات الأولية من خلال الاستبانة كأداة رئيسية للدراسة، وقد تم تصميم استبانة خاصة لغرض هذه الدراسة، وقد شملت عملية تصميم الاستبانة على عدد من العبارات التي تعكس أهداف الدراسة وأسئلتها، للإجابة عنها من قبل عينة الدراسة.

- **المصادر الثانوية:**

تم الإتجاه في معالجة الإطار النظري وذلك من أجل الحصول على معلومات ثانوية وقد تمثلت المصادر المستخدمة في الإحصائيات العلمية الصادرة من الجهات المختلفة بسلطنة عمان والكتب والنشرات والإخبار الصحفية والمراجع العربية والأجنبية ذات الصلة بالموضوع، كذلك المواد العلمية المتخصصة بموضوع هذه الرسالة والمواقع الإلكترونية، بالإضافة إلى العديد من المقالات العلمية المحكمة والدراسات والأبحاث الأكاديمية ورسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه التي لها علاقة بموضوع الدراسة.

قام الباحث بإعداد وتطوير وتصميم أداة الدراسة (الاستبانة) وذلك بعد مراجعة أدبيات الدراسة والدراسات السابقة ذات العلاقة بالموضوع، وقد تم بناء الاستبانة بحيث قسم إلى ثلاث محاور وهي:

الجزء الأول: يحتوي على المتغيرات الديمغرافية للعينة المدروسة، مقسم إلى خمسة متغيرات تمثلت في النوع الاجتماعي، والعمر، والخبرة، والمؤهل الدراسي، والمستوى التعليمي والقطاع الذي ينتمي إليه نشاط المشروع.

الجزء الثاني: فتضمن ما يلي:

أولا: المحور الأول: تغطية بيانات المتغير المستقل (مدى تأثير استخدام دراسات الجدوى الاقتصادية على نجاح المشروع، حيث بلغت عدد الفقرات (14) فقرة.

ثانيا: المحور الثاني: تغطية بيانات المتغير التابع (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)، حيث بلغت عدد فقرات (15) فقرة.

وقد صممت على أساس مقياس ليكرت خماسي الأبعاد (5-Point Likert Scale)، لقياس السلوك واستجابة المبحوثين لفقرات المحاور السابقة وقد تراوحت مدى الإستجابة بين،(5-1) وقد بنيت الفقرات بالاتجاه الإيجابي، وأعطيت الأوزان للفقرات كما يأتي: موافق بشدة خمس درجات، وموافق أربع درجات، وموافق بدرجة متوسطة ثلاث درجات، وغير موافق درجتان، وغير موافق إطلاقا درجة واحدة كما في الجدول التالي:

رتبة مقياس ليكرت	المتوسط المرجح	الإختلاف	الوصف
1	1.79-1.00	0.79	ضعيف
2	2.59-1.80	0.79	مرضي
3	3.39-2.60	0.79	جيد
4	4.19-3.40	0.79	جيد جدا
5	5.00-4.20	0.79	ممتاز

جدول رقم (5) مقياس ليكرت المستخدم مع الفترات والاختلافات والوصف المقابل

3.4: صدق الأداة:

لقد تم التحقق من صدق الأداة عن طريق عرضها على مجموعة من المحكمين ذات الاختصاص والخبرة في مجال ادارة الاعمال وطلب منهم إبداء الرأي حول فقرات الاستبانة وذلك بالحذف والتعديل واقتراح فقرات جديدة

ومناسبة الأداة لموضوع الدراسة، وبناء على ملاحظات المحكمين تم تعديل أداة الدراسة فأصبحت بصورتها النهائية مكونه (29) فقرة، وبناءً على ذلك فان الأداة تتمتع بصدق المحتوى.

3.5: ثبات الأداة:

قام الباحث باستعمال معامل ألفا كرونباخ لاستخراج معامل الثبات ويوضح جدول (6) نتائج هذه المعالجة.

المحور	عدد الفقرات	قيمة ألفا كرو نباخ
دراسة الجدوى الاقتصادية	**14**	**0.75**
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**15**	**0.89**
الثبات الكلي	**29**	**0.90**

جدول (6): معاملات الثبات تبعاً لمحاور الاستبانة

يوضح جدول (6) أن جميع محاور الاستبانة تتمتع بقيمة ثبات عالية حيث بلغ الثابت العام للأداة (0.90)، وذلك يدل على أن أداة الدراسة تتمتع بقيمة ثبات عالية وتفي بغرض الدراسة.

إجراءات الدراسة:

لقد تم إجراء هذه الدراسة وفق الخطوات الآتية:

1. إعداد أداة الدراسة بصورتها النهائية

2. تحديد أفراد مجتمع الدراسة

3. اختيار عينة الدراسة

4. توزيع الاستبيانات على عينة الدراسة

5. تفريغ البيانات وإدخال البيانات إلى الحاسب ومعالجتها إحصائيا باستخدام البرنامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية **SPSS**

3.6: المعالجة الإحصائية:

وبعد جمع البيانات وترميزها ومعالجتها بالطرق الإحصائية المناسبة، وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية **SPSS**، فقد تم استخدم التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ومعادلة كرونباخ الفا، واختبار (ت) لعينة واحدة، واختبار تحليل التباين الاحادي.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة وتفسيرها

المقدمة:

تضمن هذا الفصل عرضا للنتائج التي تم التوصل إليها بعد تحليل البيانات إحصائيا، وتمثل هذه النتائج وجهات نظر أفراد الدراسة وفقا لأبعاد تضمنتها أداة الدراسة، وتسهيلا لعرض نتائج الدراسة فقد تم تصنيفها وفقا لأسئلة الدراسة بحيث تمت الإجابة عن كل سؤال على حده.

وقد تم إجراء المعالجة الإحصائية للبيانات المجمعة من عينة الدراسة باستخدام الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for Social Sciences) (SPSS) للحصول على نتائج الدراسة التي تم عرضها وتحليلها في هذا الفصل.

الإجابة عن أسئلة الدراسة:

تم الإجابة عن أسئلة الدراسة من خلال تحليل البيانات، والتركيز على أعلى متوسط للفقرة وأدنى متوسط للفقرة، وتفسير نتائجهما، ومقارنتها بالدراسات السابقة وذلك كما يلي:

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات عينة الدراسة على محوري دراسة الجدوى الاقتصادية وانجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

جدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحوري دراسة الجدوى الاقتصادية وانجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الرتبة	المحور	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	1	**دراسة الجدوى الاقتصادية**	3.77	0.46	جيد جدا
2	2	**إنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**	3.37	0.73	جيد
		المتوسط الحسابي للمقياس ككل	3.56	0.51	جيد جدا

يبين الجدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات عينة الدراسة حول أثر دراسة الجدوى الاقتصادية على انجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان، اذ بلغ المتوسط العام للمقياس (3.56)، بانحراف معياري عام (0.51)، وبدرجة تطبيق جيد جدا؛ حيث جاء في المرتبة الأولى المحور الأول: دراسة الجدوى الاقتصادية بأعلى متوسط حسابي بلغ (3.77)، وانحراف معياري (0.46)، تلاه في المرتبة الثانية المحور الثاني: انجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمتوسط حسابي بلغ (3.37)، وانحراف معياري (0.73).

أولا: عرض النتائج المتعلقة بالسؤال الأول:

وللإجابة على السؤال الأول الذي نصه" ما أثر دراسة الجدوى الاقتصادية في سلطنة عمان "؟

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور دراسة الجدوى الاقتصادية في سلطنة عمان وجاءت النتائج كالتالي:

جدول (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الأول دراسة الجدوى الاقتصادية، مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	1	تساهم دراسات الجدوى الاقتصادية في الحصول على البيانات.	4.35	0.77	ممتازة
2	11	تعمل دراسات الجدوى الاقتصادية على انخفاض درجة المخاطرة الاستثمارية.	4.15	0.81	جيد جدا
3	8	تساهم دراسات الجدوى الاقتصادية في تحديد الحصة السوقية للمشروع.	4.07	0.75	جيد جدا
4	7	تساهم دراسات الجدوى الاقتصادية في تحديد صعوبة قياس الآثار الاقتصادية المحتملة للمشروع.	4.06	0.80	جيد جدا
5	10	تساهم دراسات الجدوى الاقتصادية حساب المنافع المتوقعة في المستقبل	4.00	0.84	جيد جدا
6	9	تساهم دراسات الجدوى الاقتصادية في التعبير عن القيمة الحقيقية للتكاليف	3.96	0.79	جيد جدا
7	12	تعمل دراسات الجدوى الاقتصادية على زيادة أرباح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	3.96	0.88	جيد جدا
8	2	تواجه دراسات الجدوى الاقتصادية صعوبة في تحديد كفاية البيانات.	3.96	0.89	جيد جدا
9	13	تعمل دراسات الجدوى الاقتصادية على الاستمرارية في العمل لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	3.95	0.88	جيد جدا

10	14	تعمل دراسات الجدوى الاقتصادية على مجابهة التحديات البيئية لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	3.89	0.89	جيد جدا
11	3	تواجه دراسات الجدوى الاقتصادية صعوبة في التأكد من صحة البيانات.	3.80	1.00	جيد جدا
12	6	لا توجد مراكز اقتصادية لإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية	3.41	1.22	جيد جدا
13	5	لا توجد خبرات فنية في إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية	2.95	1.19	جيد
14	4	لا توجد أهمية في إعداد دراسة الجدوى للمشروع الاستثماري	2.25	1.30	مرضي
		المتوسط الحسابي العام	3.77	0.46	جيد جدا

يتضح من الجدول (8) أن أثر دراسة الجدوى في سلطنة عمان لدى رواد الأعمال لمحور دراسة الجدوى من وجهة نظرهم ممتازة، حيث بلغ المتوسط العام للمحور (3.77)، وبانحراف معياري عام قدره (0.46)، وحصلت الفقرة (1) التي نصت على " تساهم دراسات الجدوى الاقتصادية في الحصول على البيانات " على أعلى متوسط حسابي بلغ (4.35)، وبانحراف معياري قدره (0.77) وبدرجة تقدير ممتازة، بينما حصلت الفقرة (4) التي نصت على " لا توجد أهمية في إعداد دراسة الجدوى للمشروع الاستثماري " على أقل متوسط حسابي بلغ (2.25)، وبانحراف معياري قدره (1.30) وبدرجة تقدير مرضي، وتراوح المتوسط الحسابي لباقي الفقرات بين (4.35- 2.25).

ثانيا: عرض النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني:

وللإجابة على السؤال الثاني الذي نصه" ما أثر نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان؟

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان وجاءت النتائج كالتالي:

جدول (9) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الثاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	23	الابتكار وتعدد الأفكار الجديدة يحتاج لمنظومة من البحث والتطوير والموارد المساندة له	4.08	0.82	جيد جدا
2	24	تساهم الخبرات العالمية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال العملية التنموية والإنتاجية لهذا القطاع والحفاظ على استدامته	4.02	0.82	جيد جدا
3	19	يساهم التأهيل المبدئي للشباب في كيفية إنشاء المشروع يساعده في التغلب على العقبات الإدارية والمالية والتسويقية	3.93	0.93	جيد جدا
4	27	توفر التطبيقات الإلكترونية سهولة تخليص أعمالك وإنجاز المهام	3.85	1.02	جيد جدا
5	28	تعتبر القدرة التنافسية لبعض المنتجات ضعيفة	3.74	0.93	جيد جدا

6	22	تقوم الجهات الداعمة لقطاع ريادة الأعمال بغرس ثقافة ريادة الأعمال والعمل الحر لدى الناشئة والشباب من خلال الندوات والمحاضرات.	3.45	1.13	جيد جدا
7	15	تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقلة كلفة إقامتها وإنشاءها	3.42	1.13	جيد جدا
8	21	تدعم الحكومة البرامج التدريبية/ التأهيلية لرواد ورائدات الاعمال للمشاريع المنزلية.	3.41	1.10	جيد جدا
9	25	تقوم الحكومة بترويج منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة داخل السلطنة وخارجها من خلال المعارض والملتقيات والجوائز السنوية وكذلك المشاركات الخارجية.	3.31	1.16	جيد
10	26	تتبنى الحكومة المنصات الإلكترونية الابتكارية لتسويق مشاريع رواد الأعمال	3.17	1.17	جيد
11	20	تساهم حكومة سلطنة عمان في ربط خبرات رواد الأعمال في السلطنة مع أقرانهم في الدول الأخرى	3.12	1.16	جيد
12	18	تقوم الجهات الحكومية وشركات القطاع الخاص من خلال شراء منتجاتها داعما لها للتطوير والتوسع مستقبلا	3.00	1.22	جيد

13	17	تعمل الحكومة على تسهيل وتبسيط الإجراءات لدى روّاد الأعمال من خلال عمل منظومة سهلة ليتم التسريع في إنجاز معاملاته	2.81	1.25	جيد
14	16	الخيارات التمويلية المتاحة حاليا كافية لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	2.62	1.32	جيد
15	29	الحوافز التي تقدمها الحكومة لتحسين البيئة التنافسية كافية	2.60	1.27	جيد
		المتوسط الحسابي العام	3.37	0.73	جيد

يتضح من الجدول (9) أن أثر نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان لدى رواد الأعمال لمحور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظرهم جيدة، حيث بلغ المتوسط العام للمحور (3.37)، وبانحراف معياري عام قدره (0.73)، وحصلت الفقرة (23) التي نصت على " الابتكار وتعدد الأفكار الجديدة يحتاج لمنظومة من البحث والتطوير والموارد المساندة له " على أعلى متوسط حسابي بلغ (4.08)، وبانحراف معياري قدره (0.82) وبدرجة تقدير جيد جدا، بينما حصلت الفقرة (29) التي نصت على " الحوافز التي تقدمها الحكومة لتحسين البيئة التنافسية كافية" على أقل متوسط حسابي بلغ (2.60)، وبانحراف معياري قدره (1.27) وبدرجة تقدير مرضي، وتراوح المتوسط الحسابي لباقي الفقرات بين (4.08- 2.60).

ثالثا: عرض النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث:

وللإجابة على السؤال الثالث الذي نصه" هل توجد علاقة ارتباطية بين دراسة الجدوى الاقتصادية وانجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان "؟

وللإجابة عن السؤال الثالث تم استخدام معامل ارتباط بيرسون Pearson Correlation لإيجاد علاقة الارتباط بين محاور دراسة الجدوى الاقتصادية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع المحور الرئيس، كما يوضحه الجدول (10):

جدول (10) معامل ارتباط بيرسون بين محوري دراسة الجدوى الاقتصادية والمؤسسات الصغيرة مع المحور الرئيس ككل

البعد التابع / الأبعاد المستقلة	المحور الرئيس ككل
دراسة الجدوى الاقتصادية	0.732**
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	0.917**

** دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.01

يتضح من الجدول (10)، بأن جميع معاملات الارتباط دالة إحصائية، وعند مستويات إيجابية بين المتغيرات المستقلة لمحوري دراسة الجدوى الاقتصادية، ومحور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد بلغت القيمة الاجمالية لمعامل الارتباط لدراسة الجدوى الاقتصادية (0.732)، والقيمة الاجمالية لمعامل الارتباط لإنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (0.917)، وهي قيمة موجبة، وذات علاقة قوية وطردية، وتعتبر قيمة إيجابية تؤكد الدور الفاعل لدراسة الجدوى الاقتصادية في علاقتها بإنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

بمعنى أنه كلما كانت دراسة الجدوى ممتازة وعالية المستوى كان نجاح المؤسسات المتوسطة والصغيرة بصفة ممتازة وعالية جدا.

وتم استخدام معامل ارتباط بيرسون Pearson Correlation لإيجاد علاقة الارتباط بين البعد المستقل والبعد التابع، كما يوضحه الجدول (11):

جدول (11) معامل ارتباط بيرسون بين محوري دراسة الجدوى الاقتصادية والمؤسسات الصغيرة

البعد التابع / الأبعاد المستقلة	**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**
دراسة الجدوى الاقتصادية	0.401**

** دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.01

يتضح من الجدول (11)، بأن جميع معاملات الارتباط دالة إحصائية، وعند مستويات إيجابية بين المتغيرات المستقلة لمحور دراسة الجدوى الاقتصادية، ومحور المؤسسات الصغيرة كمتغير تابع، وقد بلغت القيمة الاجمالية لمعامل الارتباط بينهما (0.400)، وهي قيمة موجبة، وذات علاقة قوية وطردية، وتعتبر قيمة إيجابية تؤكد الدور الفاعل لدراسة الجدوى الاقتصادية في علاقتها بإنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بمعنى أنه كلما كانت دراسة الجدوى ممتازة وعالية المستوى كان نجاح المؤسسات المتوسطة والصغيرة بصفة ممتازة وعالية جدا.

رابعا: عرض النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع:

وللإجابة على السؤال الرابع الذي نصه " هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابة رواد العمال أصحاب دراسة الجدوى الاقتصادية في إنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعزى للمتغيرات الديمغرافية التالية (الجنس، العمر، سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، وقطاع العمل) "؟

الفرضية الأولى: متغير الجنس:

ولإيجاد الفروق استخرج الباحث المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، واستخدم الباحث اختبار T-Test، والجدول (12) يبين ذلك:

جدول (12) نتائج اختبارات "ت" لدلالة الفروق تعزى لمتغير الجنس

المحاور	مصدر التباين	Levene's اختبار		المتوسطات واختبار ت						
		ف	الدلالة الإحصائية	ت	درجات الحرية	الدلالة الاحصائية	متوسط الاختلافات	خطأ الاختلافات	مقدار الثقة 95%	
									الأدنى	الأعلى
الكلي	افتراض الفروق	**0.16**	**0.69**	**0.51**	**109.00**	**0.61**	**0.06**	**0.11**	**-0.16**	**0.28**

جدول (13) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير الجنس

المحاور	النوع	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
ككل	ذكر	83	3.58	0.53
	أنثى	28	3.52	0.45

يشير الجدولين (12)، (13) إلى أن نتائج اختبار ت أنه لا توجد فروق فردية تعزى لمتغير الجنس، وجاء المتوسط الحسابي للذكور أعلى منه للإناث، وبلغت قيمة اختبار ت (0.51)، وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$)، مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين محاور الدراسة ككل والجنس، مما يعني قبول الفرضية الصفرية.

الفرضية الثانية: متغير العمر:

وللتحقق من صحة هذه الفرضية استخدم الباحث اختبار تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA، بهدف فحص دلالة الفروق بين متغير العمر ومحاور الدراسة ككل، والجدول (14) يوضح ذلك:

جدول (14) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق تبعا لمتغير العمر

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
ككل	بين المجموعات	1.28	3	0.43	1.68	0.18
	داخل المجموعات	27.18	107	0.25		غير دالة

	الجملة	28.47	110			

يبين الجدول (14) أن قيمة "ف" بلغت للمحور (1.68)، وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$)، مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متغير العمر والمحور ككل، مما يعني قبول الفرضية الصفرية. ويدل على اتفاق عينة الدراسة على أنه لا تأثير للعمر على دراسة الجدوى الاقتصادية في إنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرضية الثالثة: متغير سنوات الخبرة في العمل

وللتحقق من صحة هذه الفرضية استخدم الباحث اختبار تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA، بهدف فحص دلالة الفروق بين متغير سنوات الخبرة والمحاور ككل، والجدول (15) يوضح ذلك:

جدول (15) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق تبعا لمتغير سنوات الخبرة في العمل

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
ككل	بين المجموعات	0.55	3	0.18	0.71	0.55
	داخل المجموعات	27.91	107	0.26		غير دالة
	الجملة	28.47	110			

يبين الجدول (15) أن قيمة "ف" بلغت للمحور (0.71)، وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$)، مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متغير سنوات الخبرة والمحاور ككل، مما

يعني قبول الفرضية الصفرية. مما يعني اتفاق عينة الدراسة على أنه لا تأثير لسنوات الخبرة مهما كانت سنوات خبرتهم.

الفرضية الرابعة: متغير المؤهل الدراسي

وللتحقق من صحة هذه الفرضية استخدم الباحث اختبار تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA، بهدف فحص دلالة الفروق بين متغير المؤهل الدراسي والمحاور ككل، والجدول (16) يوضح ذلك:

جدول (16) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق تبعا لمتغير المؤهل الدراسي

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
ككل	بين المجموعات	0.62	3	0.21	0.80	0.50
	داخل المجموعات	27.84	107	0.26		غير دالة
	الجملة	28.47	110			

يبين الجدول (16) أن قيمة "ف" بلغت للمحور (0.80)، وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$)، مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متغير المؤهل الدراسي والمحاور ككل، مما يعني قبول الفرضية الصفرية، وهذا يدل على اتفاق عينة الدراسة أن لا تأثير للمؤهل الدراسي مهما كان مؤهلهم.

الفرضية الخامسة: متغير قطاع العمل

وللتحقق من صحة هذه الفرضية استخدم الباحث اختبار تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA، بهدف فحص دلالة الفروق بين متغير قطاع العمل والمحاور ككل، والجدول (17) يوضح ذلك:

جدول (17) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق تبعا لمتغير قطاع العمل

المحاور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
ككل	بين المجموعات	0.20	4	0.05	0.19	0.95
	داخل المجموعات	28.27	106	0.27		غير دالة
	الجملة	28.47	110			

يبين الجدول (17) أن قيمة "ف" بلغت للمحور (1.21)، وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متغير قطاع العمل والمحاور ككل، مما يعني قبول الفرضية الصفرية، الذي تقول لا توجد فروق فردية لمتغير قطاع العمل، مما يعني لا يوجد تأثير على قطاع العمل مهما كان قطاع العمل الذي يعملون فيه.

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

5-1 الاستنتاجات:

من خلال المعطيات النظرية والتطبيقية التي تناولها هذه الدراسة نجد أن هناك دور ومساهمة الفعالة تلعبه دراسات الجدوى الاقتصادية في إنجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة وذلك عبر المراحل التي تعتمد عليها دراسات الجدوى الاقتصادية، فمدى نجاح المشاريع أو فشلها مرتبطة بمجموعة من المتغيرات الأساسية والتي يتم حصرها والتطرق اليها في دراسات الجدوى الاقتصادية سواء كمرحلة مبدئية والتي يكون المشروع كله في شكل صورة حقيقية ذو رؤية استراتيجية من مختلف الزوايا(مالية فنية،...الخ) قبل انطلاقه أو كمرحلة تفصيلية في حال إمكانية تطبيق المشروع على أرض الواقع، وعليه نستنتج مجموعة من الاستنتاجات وهي كالآتي:-

أولا: نتائج الجانب النظري:

- تعتبر دراسة الجدوى الاقتصادية من أهم مراحل بناء أي مشروع سواءً المشاريع الصغيرة منها أو المتوسطة.
- إلمام ومعرفة القائم على إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية بالجزيئات الاساسية تساهم في نجاح دراسة الجدوى والاقتصادية وتقديم التصور الصحيح حول نجاح المشروعات.
- تساهم الدراسة التفصيلية في رسم صورة شاملة تضم كافة الجوانب والعوامل المتعلقة بالمشروع.
- الدراسة التفصيلية بمختلف مراحلها تأتي لتأكيد فكرة قابلية تطبيق فكرة المشروع على أرض الواقع وذلك من خلال معلومات وأرقام تجسد المشروع.

- ضـعف دراسـات الجدوى الاقتصـادية يكون نتيجة مجموعة من المعوقات المتعلقة بالنواحي التي تعتمد عليها دراســة الجدوى الاقتصــادية مما تســاهم بدرجة كبيرة في فشــل نجاح المشروعات.
- توفر البيانات والمعلومات بصورة دقيقة وواضحة تساهم في دقة النتائج التي تقدمها الدارسة لصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- الوصول إلى نتائج واقتراحات تدعم وتحسن مستوى دراسات الجدوى الاقتصادية مما ينعكس ذلك على تحقيق مشاريع صغيرة ومتوسطة ناجحة.
- الكشف عن سبل تعامل دراسات الجدوى الاقتصادية مع التحديات والمعوقات التي قد تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة في السلطنة.

ثانيا: نتائج الجانب التطبيقي:

اسـتناد إلى نتائج التحليل الإحصـائي واختبار فرضـيات الدراسـة آخذين بالحسـبان مقارنة بعض هذه النتائج بنتائج الدراسات السابقة، أظهرت النتائج ما يلي

- ✓ أظهرت نتائج تحليل عينة الدراســة حول أثر دراســة الجدوى الاقتصــادية على انجاح المؤســسـات الصغيرة والمتوسطة في محافظة مسقط بسلطنة عمان، اذ أن هناك أثر لدراسات الجدوى الاقتصادية في انجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث بلغ المتوسط لتقديرات عينة الدراسة حول أثر دراسة الجدوى الاقتصـادية على انجاح المؤسـسـات الصـغيرة والمتوسـطة في سـلطنة عمان، اذ بلغ المتوسـط العـام للمقيـاس (3.56)، وبـدرجـة تطبيق جيد جدا وهو مـا أتفق مع دراســـة بن شـــاعـة وليد

وآخرون(2020) والتي أظهرت أهمية دراســـات الجدوى الاقتصـــادية لدى القائمين على المشـــاريع الصغيرة والمتوسطة.

- ✓ كما توصلت الدراسة إلى اهتمام أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في محافظة مسقط بإعداد دراسات جدوى اقتصادية للمشاريع القائمين عليها حيث بلغ المتوسط العام (3.37) وهو معدل يعتبر ممتاز هو ما أتفق مع دراسة اليحمدية حنان (2019م)، كما أظهرت النتائج مساهمة دراسات الجدوى الاقتصــادية في الحصــول على البيانات للمشــاريع الصــغيرة والمتوســطة وهو ما يعكس وجود هذه البيانات والمعلومات على أثراء المعرفة لرواد الأعمال في المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة مسقط، وأظهرت النتائج إلى المساهمة الفعالة لدراسات الجدوى الاقتصادية في تحديد الحصة السوقية للمشــروع والتعبير عن القيمة الحقيقة للتكاليف المترتبة على المشــروع، كما تواجه دراســات الجدوى الاقتصادية صعوبة في تحديد قياس الاثار الاقتصادية المحتملة للمشروع هو ما اتفق مع دراسة كلا من نور الدين (2018) ودراسة الحداد حسون (2006).
- ✓ أظهرت نتائج الدراســة إلى الدوار الفعال الذي تعمل عليه دراســات الجدوى الاقتصــادية على زيادة أرباح المؤســسـات الصــغيرة والمتوسـطة في محافظة مسـقط من خلال حسـاب المنافع المسـتقبلية المتوقعة للمشـــاريع وكذلك أيضـــا من خلال مجابهة تحديات البيئة الداخلية والخارجية المحيطة بالمؤسـسـات الصـغيرة والمتوسـطة في السـلطنة هو ما أتفق مع دراسـة دافس ، إلهام (2020)، كما توصلت النتائج الدراسة إلى قلة وجود المراكز الاقتصادية المعنية بإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية في السـلطنة مما يدل ذلك إلى أن القائمين على دراسـات الجدوى الاقتصـادية ذو خبرات فنية وعملية قليلة نسبياً.

- ✓ في ما يتعلق بأثر نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لرواد الأعمال في محافظة مسقط أظهرت نتائج الدراسة من خلال التحليل إلى أن الابتكار وتعدد الأفكار الجيد يحتاج إلى منظومة نت البحث والتطوير والموارد المساندة للابتكار مما يسهم ذلك في تطور ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما تساهم الخبرات العالمية في تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في من العملية التنموية والإنتاجية لهذا القطاع والمحافظة على استدامة، وما لا شك بأن وجود التأهيل الجيد لرواد الأعمال المبتدئين يساهم في مساعدتهم لتغلب على العقبات الإدارية والمالية والتسويقية المرتبطة مع مراحل أنشاء المشروع وهذا ما اتفق مع دراسة كلا من المطاعني خالد (2018) رازية أسماء (2017).
- ✓ في أحين أظهرت نتائج الدارسة إلى الدعم والمساهمة التي تقدمها الحكومة لقطاع ريادة الأعمال والعمل الحر من خلال تقديم المحاضرات والندوات وكذلك قيامها بترويج المنتجات والخدمات التي تقدمها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة داخل السلطنة وخارجها من خلال المعارض والمشاركات الخارجية، وتعمل حكومة سلطنة عمان من خلال التحول الرقمي وتوفير المنصات والتطبيقات الإلكترونية إلى التسويق والترويج للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وكذلك تسهيل وتبسيط الإجراءات لرواد الأعمال في إنجاز معاملتهم وهو ما يتفق مع دراسة الشرياني إسحاق (2020)
- ✓ كما توصلت نتائج الدراسة من خلال آراء المبحوثين حول وجود علاقة ارتباطية بين دراسة الجدوى الاقتصادية ونجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في محافظة مسقط بسلطنة عمان وكانت النتيجة وجود علاقة طردية وقوية مما تؤكد الدور الفعال الذي تقوم به دراسات الجدوى الاقتصادية في بإنجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة وهي ما تواقفت مع دراسة الحداد حسون (2006) وتعارضت مع دراسة نور الدين (2018)، والتي ستسهم في تحقيق مجموعة من الأهداف وهي:

- الدور الكبير الذي تلعبه دراسات الجدوى الاقتصادية في إنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة.
- التعرف على العلاقة بين دراسات الجدوى الاقتصادية والتي تدار من قبل رواد الأعمال ودعم عجلة التنمية الاقتصادية لها.
- تعرف على آراء رواد الأعمال لتحديد الجوانب الإيجابية المساعدة في تحسين المشاريع الصغيرة والمتوسطة في السلطنة، وكذلك الوقوف على أهم العقبات والسلبيات التي تحد من نجاح تلك المؤسسات.
- إيجاد آليات وأساليب عمل تساعد على خلق بيئة ومناخ عمل مناسبين للارتقاء بمستوى سير عمليات دراسة الجدوى الاقتصادية.
- التعرف على مدى توفر المعلومات والبيانات التي تساهم في إنجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان.

✓ أما بالنسبة للفروقات ذات دلالة إحصائية في إجابة رواد العمال أصحاب دراسة الجدوى الاقتصادية في إنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعزى للمتغيرات الديمغرافية التالية (الجنس، العمر، سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، وقطاع العمل) فنجد بأنه لا توجد ذات دلالة إحصائية بين محاور الدراسة ككل والجنس والعمر، وكذلك عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين متغير سنوات الخبرة والمحاور مما يعني اتفاق عينة الدراسة على أنه لا يوجد تأثير لسنوات الخبرة مما تعارضت هذه النتيجة مع دراسة Akinsanya(2015)، وكما واضحت النتائج إلى عدم وجود فروقات ذات دلالة

إحصائية تعزى لمتغير المؤهل الدراسي ومتغير قطاع العمل وبين محاور الدراسة ككل وهو ما أتفق مع دراسة بن شاعة وآخرون (2020)

2-5 التوصيات:

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، يمكن أن يقدم الباحث عدة من التوصيات التي من شأنها تساهم في تحسين دراسات الجدوى الاقتصادية وتطويرها، وكذلك تعزيز وتطوير نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في محافظة مسقط بسلطنة عمان، تتثمل هذه التوصيات فيما يلي:

- ✓ تعزيز بنك المعلومات والبيانات التي تساهم من رفع مستوى دراسات الجدوى الاقتصادية من خلال تكثيف البحوث الداعمة لها وعقد الدورات والندوات والمحاضرات من قبل الجهات والهيئات الحكومية المعنية في سلطنة عمان.
- ✓ تحفيز رواد الأعمال أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في محافظة مسقط بشكل خاص وفي السلطنة بشكل عام على تطوير وتوسيع مداركهم حول كيفية إنشاء مشاريعهم وإنجاحها من خلال مشاركتهم بدورات وندوات التي تقدمها الحكومة على مستوى الداخلي والخارجي.
- ✓ الاهتمام بدراسات الجدوى الاقتصادية وبالقائمين عليها من خلال طرح تخصصات وبرامج في الجامعات والكليات الحكومية والخاصة تعنى بتطوير هذا المجال وتوسعته في السلطنة.
- ✓ تعزيز مهام الجهات والهيئات الحكومية المعنية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديمها المقترحات والتوصيات الحديثة لرواد الأعمال المقبلين على إنشاء مشاريعهم الخاصة.

- ✓ تطوير الخدمات الرقمية التي تقدمها الحكومة لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لإنجاز معاملاتهم فيما يخص مشاريعهم بصورة متقنة وسريعة.
- ✓ وضـــع خطط تتســـم بالمرونة الكافية لاســـتيعاب أي تغيرات قد تحدث في البيئة الخارجية المحيطة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة في السلطنة للحد من تأثرها وفشلها.
- ✓ السعي لتدريب أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة على كيفية إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية لمشاريعهم القائمة أو المشاريع التي قيد الإنشاء.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

أولاً: الكتب والمجلات العلمية:

1. تمجغدين نور الدين، 2009 –2010، دراسات الجدوى الاقتصادية بين المتطلبات النظرية والإشكالات العملية، مجلة الباحث، العدد 07، ورقلة، الجزائر.
2. حسون محمد علي الحداد، دراسات الجدوى وممارسة التخطيط ومتطلبات النجاح في منشئات الأعمال الصغيرة في اليمن، مجلة كلية العلوم التطبيقية، جامعة حضر موت للعلوم والتكنولوجيا، العدد الرابع، نوفمبر، 2006
3. خبراء الموسوعة العربية للتدريب والنشر، 2014، دراسة الجدوى في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ÐDمجوعة العربية للتدريب والنشر، الطبعة الثالثة، مصر.
4. خليل محمد خليل عطية، 2008، دراسات الجدوى الاقتصادية، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، القاهرة، مصر.
5. صباح اسطفيان كجة جي، 2008، اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية لمشاريع التنمية.
6. عبد المطلب عبد الحميد، الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية وقياس الربحية التجارية والقومية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2000.
7. عبد الحميد مصطفى أبو ناعم، إدارة المشروعات الصغيرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2002.
8. محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، ابراهيم محمد خريس، 2009، دراسات الجدوى الاقتصادية والمالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن

9. سامية عزيز: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية العدد الثاني جوان 2011، جامعة ورقلة.
10. العبد اللات، عبد الفتاح(2012) افكار للنهوض بالمشروعات الصغيرة، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، مركز البحوث المالية والمصرفية.
11. صادق، نيفين طلعت(2013) احتياجات المشروعات الصغيرة في مصر، مجلة القراءة والمعرفة، جامعة عين شمس، كلية التربية، الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة
12. . عاصم عبد النبي، المشروعات الصغيرة وأثرها في التنمية الاقتصادية مصر، دار الخالع،2014

ثانياً: الدراسات والأبحاث:

1. بن حسان حكيم، 2005 –2006، دراسة الجدوى ومعايير تقييم المشاريع الاستثمارية دراسة حالة مؤسسة D.M.G BELLE LA لصناعة الفرينة والسميد، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.
2. نجا، علي عبد الوهاب:" مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها دراسة تحليلية – تطبيقية". الدار الجامعية. 2005
3. نوفل، محمد:" العوامل المؤثرة على إنتاجية الصناعات الصغيرة في فلسطين – دراسة تطبيقية على الصناعات المعدنية في قطاع غزة". رسالة ماجستير غير منشورة. غزة. فلسطين.2006

4. . الشرياني. اسحاق (2020م) بعنوان: بحث في الذكاء الاقتصادي وأثرة في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسلطنة عمان، مكتبة الكلية الحديثة للتجارة والعلوم.

5. اليحمدية. حنان (2019م)، بعنوان " التحديات التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان"

6. سمحان، حسين محمد(2012) تمويل المشروعات الصغيرة: مفاهيم أساسية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية –مركز البحوث المالية والمصرفية

7. المطاعني. خالد(2018)، دراسة بعنوان " تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وزيادة دورها في المساهمة في بِنَاء الاقتصاد العُماني

8. بن شاعة وليد وآخرون(2020). دراسة بعنوان" دراسات الجدوى الاقتصادية كالة لنجاح المشاريع الاستثمارية

9. لبن دافس، إلهام (2020) بعنوان: دور دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع في اتخاذ القرار الاستثماري في الجزائر

10. زراية أسماء (2017) "آثار سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي في الجزائر

11. مالكي. حسام الدين (2017م)، دراسة بعنوان " جدوى المشاريع الاستثمارية باستخدام محاكاة مونت كارلو" دراسة مشروع تجفيف الطماطم بولاية أم البواقي

12. أوبعزى. ليلة وموسى مريم(2014م) دراسة بعنوان: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر (دراسة حالة لمؤسسة تيفرالي بتيزي وزو) وهي مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسة، تخصص سياسات عامة، وإدارة الجماعات المحلية.

13. الحداد. حسون(2006)، دراسة بعنوان: "دراسات الجدوى وممارسات التخطيط ومتطلبات النجاح في منشآت الأعمال الصغيرة في اليمن.

14. تمجغدين نورالدين(2018)، دراسة بعنوان "دور وأهمية دراسات الجدوى في تقييم وتمويل مشروعات القطاع الخاص، مأخوذة من الدراسات السابقة في اطروحة دكتوراه.

15. أجرى سيث إديسيوس جويرا 2018 دراسة بعنوان: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في التنمية الاقتصادية لتنزانيا (دراسة حالة في منطقة دار السلام).

16. ((2015، دراسة بعنوان (تطبيق دراسة الجدوى في مؤسسة صغيرة والشركات المتوسطة الحجم في جنوب غرب نيجيريا).

17.صادق.نيفين طلعت(2013)، احتياجات المشروعات الصغيرة في مصر، مجلة القراءة والمعرفة، جامعة عين شمس، كلية التربية، الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة، العدد140.

المراجع الأجنبية:

A RESEARCH PROPOSAL ON THE ROLE OF SMALL AND MEDIUM SCALE. 2018. Seth Gwera ENTERPRISES ON THE ECONOMIC DEVELOPMENT OF TANZANIA (ACase study in. Seth Gwera: Dar es Salaam Region. https://www.academia.edu/37138640/A_RESEARCH_PROPOSAL_ON_THE_ROLE_OF_SMALL_AND_MEDIUM_SCALE_ENTERPRISES_ON_THE_ECONOMIC_DEVELOPM
ENT_OF_TANZANIA_A_Case_study_in_Dar_es_Salaam_Regio

قائمة الملاحق

جامعة الشرقية
كلية الإدارة والأعمال
ماجستير الإدارة إعمال(MBA)

الإستبانة

الموضوع : استبانة_" دور دراسات الجدوى الاقتصادية في إنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان دراسة حالة في محافظة مسقط "

أخي/ أختي المشارك/ة في الاستبيان

تحية طيبة وبعد،

1. أضع بين أيديكم الاستبانة المرفقة كجزء من دراسة ميدانية أقوم بتنفيذها بعنوان (" دور دراسات الجدوى الاقتصادية في إنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان دراسة حالة في محافظة مسقط)، تهدف الدراسة إلى التعرف على أثر دراسات الجدوى الاقتصادية في السوق وتطورها ونموها وإسهامها في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الإدارة الأعمال من الجامعة الشرقية حيث قام الباحث بإعداد الاستبانة المرفقة كأداة للدراسة والمكونة من (34) فقرة، موزعة على مجالين المجال الأول وهو دراسات الجدوى الاقتصادية ويتضمن أربعة أبعاد والمجال الثاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويتضمن أربعة أبعاد
2. للعلم فأن إجاباتكم وبياناتكم سيكون لها الأثر الكبير في إنجاح هذه الدراسة، وستعامل كافة المعلومات بسرية تامة و لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرين ومقدرين لكم حسن تعاونكم

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

الباحث/ عبد العزيز بن محمد بن عبد الله السعدي

القسم الأول: المعلومات العامة:

نرجو وضع إشارة (√) في المكان المناسب.

1. الجنس: ☐ **ذكر** ☐ **أنثى**

2. العمر: ☐ 25سنة فأقل ☐ 26-35 سنة ☐ 36-45 سنة ☐ من 46 سنة فأكثر

3. سنوات الخدمة: ☐ **5 سنوات فأقل** ☐ **6- 10 سنوات** ☐ **11-15** ☐ **16 سنة فأكثر**

4. المؤهل العلمي**:** ☐ **دبلوم التعليم العام** ☐ **دبلوم** ☐ **بكالوريوس** ☐ **دراسات عليا**

5. القطاع **:** ☐ **تجاري** ☐ **صناعي** ☐ **سياحي** ☐ **خدمات** ☐ **أخرى**

القسم الثاني:

ت	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
	المجال الأول: الجدوى الاقتصادية					
1	تساهم دراسات الجدوى الاقتصادية في الحصول على البيانات.					
2	تواجه دراسات الجدوى الاقتصادية صعوبة في تحديد كفاية البيانات.					
3	تواجه دراسات الجدوى الاقتصادية صعوبة في التأكد من صحة البيانات.					
4	لا توجد أهمية في إعداد دراسة الجدوى للمشروع الاستثماري					
5	لا توجد خبرات فنية في إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية					
6	لا توجد مراكز اقتصادية لإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية					
7	تساهم دراسات الجدوى الاقتصادية في تحديد صعوبة قياس الآثار الاقتصادية المحتملة للمشروع.					
8	تساهم دراسات الجدوى الاقتصادية في تحديد الحصة السوقية للمشروع.					
9	تساهم دراسات الجدوى الاقتصادية في التعبير عن القيمة الحقيقية للتكاليف					
10	تساهم دراسات الجدوى الاقتصادية حساب المنافع المتوقعة في المستقبل					
11	تعمل دراسات الجدوى الاقتصادية على انخفاض درجة المخاطرة الاستثمارية.					
12	تعمل دراسات الجدوى الاقتصادية على زيادة أرباح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.					
13	تعمل دراسات الجدوى الاقتصادية على الاستمرارية في العمل لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.					
14	تعمل دراسات الجدوى الاقتصادية على مجابهة التحديات البيئية لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.					

المجال الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة						
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
15	تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقلة كلفة إقامتها وإنشاءها					
16	الخيارات التمويلية المتاحة حاليا كافية لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة					
17	تعمل الحكومة على تسهيل وتبسيط الإجراءات لدى روّاد الأعمال من خلال عمل منظومة سهلة ليتم التسريع في إنجاز معاملاته					
18	تقوم الجهات الحكومية وشركات القطاع الخاص من خلال شراء منتجاتها داعما لها للتطوير والتوسع مستقبلا					
19	يساهم التأهيل المبدئي للشباب في كيفية إنشاء المشروع يساعده في التغلب على العقبات الإدارية والمالية والتسويقية					
20	تساهم حكومة سلطنة عمان في ربط خبرات رواد الأعمال في السلطنة مع أقرانهم في الدول الأخرى					
21	تدعم الحكومة البرامج التدريبية/ التأهيلية لرواد ورائدات الاعمال للمشاريع المنزلية.					
22	تقوم الجهات الداعمة لقطاع ريادة الأعمال بغرس ثقافة ريادة الأعمال والعمل الحر لدى الناشئة والشباب من خلال الندوات والمحاضرات.					
23	الابتكار وتعدد الأفكار الجديدة يحتاج لمنظومة من البحث والتطوير والموارد المساندة له					
24	تساهم الخبرات العالمية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال العملية التنموية والإنتاجية لهذا القطاع والحفاظ على استدامته					
25	تقوم الحكومة بترويج منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة داخل السلطنة وخارجها من خلال المعارض والملتقيات والجوائز السنوية وكذلك المشاركات الخارجية.					

26	تتبنى الحكومة المنصات الإلكترونية الابتكارية لتسويق مشاريع رواد الأعمال					
27	توفر التطبيقات الإلكترونية سهولة تخليص أعمالك وإنجاز المهام					
28	تعتبر القدرة التنافسية لبعض المنتجات ضعيفة					
29	الحوافز التي تقدمها الحكومة لتحسين البيئة التنافسية كافية					

يرجى من فضلك إضافة أي مقترحات من شأنها تحسين الاستبانة.....